

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الستون

الجلسة ٥١١٠ (الاستئناف ١)

الأربعاء، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بيلسا .....	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي .....	السيد دلغوف
	البرازيل .....	السيد ساردنبرغ
	بنن .....	السيد أدشي
	الجزائر .....	السيدة با عزيز
	جمهورية ترازيا المتحدة .....	السيد منونغي
	الدانرك .....	السيدة لوي
	رومانيا .....	السيد دومترو
	الصين .....	السيد وو جيوو
	فرنسا .....	السيد دوكلو
	الفلبين .....	السيد كاتو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .....	السيد جونسن
	الولايات المتحدة الأمريكية .....	السيدة باترسن
	اليابان .....	السيد هنيديا
	اليونان .....	السيد فسيلاكيس

## جدول الأعمال

مسألة هايبي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-20629 (A)

\*0520629\*

رفاه الأطفال، سواء في غنائفس أو في أماكن أخرى من البلد.

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب عن التقدير للقيادة القوية التي أبدتها الممثل الخاص للأمين العام خوان غابرييل فالديس.

اليوم دُعيت إلى عرض منظورنا لحالة أطفال هاييتي الذين تبلغ نسبتهم، كما قد يعرف المجلس، واحدا من كل شخصين في هاييتي. وفي هاييتي يموت كل ساعة طفل واحد دون الخامسة من العمر. وكل يوم تموت أم أثناء الولادة. وأربعة من بين كل ١٠ أطفال لا يداومون في المدارس. ويعاني طفل من بين كل أربعة أطفال من سوء التغذية المزمن وقد توقف نموه الطبيعي. كيف يمكن لنا أن نضمن لأطفال هاييتي تمتعهم بالطفولة؟ كيف يمكننا أن نبني سلام وأمن ومستقبل ذلك البلد من دون كفالة بقاء أطفاله على قيد الحياة؟

عملية السلام الحالية في هاييتي ثالث عملية في غضون ١٥ سنة. تصوروا لو كنا قد استثمرنا أكثر في أطفال هاييتي قبل ١٥ سنة. فلنعمل على إنجاز المهمة على أكمل وجه هذه المرة ولنذكر أن الاستثمار في الأطفال أقوى أساس يبني عليه صرح أمة قوية مسالمة.

هاييتي لم تشهد قط نظاما تعليميا شاملا بالجان، النظام الذي يعتبر عاملا جوهريا لبناء السلام والمصالحة والتنمية المستدامة الطويلة الأمد. والتعليم لا يحمي الأطفال فحسب، بل يبني شخصيتهم ويعطيهم شعورا بالهدف ويمسقبل أكثر إشراقا. إنه يساعدهم على أن يصبحوا مواطنين مسؤولين يمكن أن يساهموا في تنمية هاييتي. إنه ببساطة يخرجهم من طوق حلقة الفقر والعنف السلبية المفرغة. إنه يعطيهم الأمل.

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل السلفادور يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة غياردو (السلفادور) مقعدا على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): وفقا للممارسة المتبعة وإذا لم يعترض أحد سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة كارول بيلامي، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة بيلامي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببياناتها.

**السيدة بيلامي** (تكلمت بالانكليزية): أسمحوا لي أن أبدأ بشكر الرئاسة الأرجنتينية لمجلس الأمن على إعطائنا الفرصة لمخاطبة المجلس أثناء مناقشته المفتوحة لمسألة هاييتي.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة يسرها أن تلاحظ الاهتمام الذي تواصل إيلاءه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي (البعثة) لأبعاد التنمية البشرية في بناء السلام والأمن في هاييتي. ولقد رأينا، بواسطة فريقنا في الميدان، أمثلة عديدة على المساهمة الشخصية لقوات البعثة في

أن أوجه نداء خاصا إلى المجلس والى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ففي أحياء الفقراء مثل "مدينة صليل" وفي المناطق الحضرية الفقيرة جدا - حول غنائفس، على سبيل المثال - يُحتجز الأطفال رهائن تحت سيطرة العصابات المحلية الإجرامية القاسية. والأطفال في تلك الأماكن يُحرمون اليوم من حقوق الإنسان الأساسية. رجائي إلى المجلس هو أن يساعدهم. وأحث البعثة على كفالة أمن المناطق الحضرية مثل مدينة صليل لضمان قدر من الحياة العادية والسماح للمؤسسات الهايتية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالعمل دون عائق.

تهيب اليونيسيف بكل عنصر فاعل أن يضاعف دعمه للأطفال هايتي. ونحن جميعا نتشاطر المسؤولية عن التخفيف من عذابهم. وإن الاستثمار الآن في حياة الأطفال وتعليمهم وحمايتهم يعني حقا استثمارا في مستقبل هايتي.

**السيد دلغوف (الاتحاد الروسي)** (تكلم بالروسية):  
يسرنا أن نرحب بتوليكم، سيدي، رئاسة المجلس. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام فالديس على إحاطته الإعلامية الحافلة بالمعلومات عن التطورات في تسوية الحالة في هايتي وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (البعثة). ونستحسن الجهود وبمجل عمل البعثة التي يترأسها في تنفيذ ولايتها المهمة.

لقد دأبت روسيا على دعم جهود الحكومة الانتقالية في هايتي في سبيل إنهاء العنف الذي ترتكبه العصابات المسلحة المحظورة. ونؤمن بأن الحل الشامل والفعال لتلك المشكلة سيتعزز بالتشكيل السريع للجنة وطنية تُعنى بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ونرحب بجهود البعثة لمساعدة الحكومة الانتقالية على استعادة القانون والنظام وبدء حوار وطني شامل وعملية

ومن ناحية أخرى، لديّ أبناء طيبة. فبرعاية الحكومة الانتقالية أخذ قطاع التعليم في هايتي يتحول إلى قطاع دينامي، بدعم متواصل من مجتمع الماخن. ومن المشجع بنفس القدر أن قطاع التعليم الخاص، الذي يمثل ما يقرب من ٨٥ في المائة من المجموع، يتكامل بقدر أكبر مع النظام التعليمي الوطني.

والنهج المتكامل الشامل حقا يتطلب أيضا عناصر أساسية مثل التلقيح ضد الأمراض، وإمكانية الحصول على المياه النقية، وخدمات نظافة لائقة، وتغذية جيدة، والعطف والحماية من التعرض للإساءة. فالأطفال الذين تحملوا ما لا يجوز أن يتحملة أي طفل يحتاجون إلى دعم نفسي - اجتماعي فعال. وإنما نعمل بقوة، بالتكاتف مع شركاء كثيرين من داخل الأمم المتحدة وخارجها، على دعم الإجراءات المتخذة في تلك المجالات.

والمأخون التقليديون والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك بلدان من المنطقة، دأبوا على الوفاء بالالتزامات التي قطعوها قبل ستة أشهر تقريبا في واشنطن العاصمة. ومن رأينا أن هايتي وصلت الآن، بعد سنة ٢٠٠٤ الصعبة، نقطة تحول. ثمة علامات مشجعة على التقدم، لكن الأطفال ما زالوا يواجهون تحديات كبيرة. وعلى سبيل المثال نشعر بقلق متزايد من رؤية آلاف الأطفال في هايتي يعيشون اليوم في الشوارع، ويعملون في أحيان كثيرة خدما في المنازل في ظروف أقرب ما يكون إلى الاسترقاق، وكثيرا ما يُتاجر بهم، أو يتعرضون لأشكال أخرى من الاستغلال. وكثيرون منهم استدرجوا إلى الانخراط في عصابات، وسلبت منهم، في الحقيقة، طفولتهم.

يتعين علينا جميعا - البالغين وصانعي القرار والزعماء - أن نساعد على كسر الحلقة المفرغة في هايتي، والأفضل أن نمنع وأن نحمي الأطفال من الإساءة. لذلك أود

إن التحدي الذي يواجهه شعب هايتي وكذلك المجتمع الدولي هو أخذ العبر من دروس الماضي ومنع تجدد الاضطرابات في هايتي بشكل يهدد بإلغاء الجهود المشتركة التي بذلت خلال سنوات عديدة، والتي كانت تكلفتها باهظة، بكل صراحة، لاستعادة الحياة الاعتيادية لهذا البلد.

### السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية):

اسمحوا لي أن أهنيئ الأرجنتين رسمياً على دخولها عضواً في مجلس الأمن وعلى توليها رئاسة المجلس. ويشرفنا، سيدي وزير خارجية الأرجنتين، أن ترأسون هذه الجلسة اليوم، وهو ما يبين الأهمية التي توليها الأرجنتين لإيجاد تسوية سلمية ودائمة للحالة في هايتي. وأود كذلك أن أشكر السفير فالديز على إحاطته الإعلامية الجامعة. وإن الدانمرك تؤازره تماماً في عمله ممثلاً خاصاً للأمين العام ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتحت الدانمرك جميع الأطراف المعنية، على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، على دعم الأمم المتحدة في هايتي.

تعلن الدانمرك عن تأييدها للبيان الذي سيدي به سفير لكسمبرغ بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد الرئيس، إن البيئة الآمنة شرط أساسي لقيام عملية سياسية قابلة للحياة ولتنمية طويلة الأمد في هايتي. وتذكرنا عمليات العنف المتكررة بالحاجة الملحة إلى تثبيت الحالة الأمنية التي ما زالت مضطربة. وفي هذا السياق، نحث الجميع في هايتي على الامتناع عن استعمال أي شكل من أشكال العنف لتحقيق أهدافهم السياسية.

وترحب الدانمرك بإضافة وحدات جديدة من الشرطة والجنود إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى البلدان الكثيرة المساهمة بالقوات. ونشعر بالتفاؤل إزاء التحسن الذي طرأ على الحالة الأمنية في نهاية ٢٠٠٤، وفقاً للتقارير،

مصالحة وطنية مفتوحة لكل القوى السياسية في هايتي. ومما يتسم بأهمية أكبر مواصلة العمل في تلك المجالات.

إن السلطات الهايتية، بالعمل مع البعثة ومنظمة الدول الأمريكية، يجب أن تتخذ فوراً كل التدابير الضرورية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٥. ونرحب بحقيقة أن العمل في ذلك المجال جارٍ على قدم وساق ولا بد من أن يستمر.

إن استعادة الشرعية يجب السعي إليها في ذلك البلد في ظل الاحترام الواجب لحكم القانون. وندعو جميع الأطراف الهايتية إلى أن تحترم بقوة حقوق الإنسان وأن تمتنع عن العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية. ونلاحظ الخطوات التي اتخذتها الحكومة الانتقالية بالإفراج عن المحتجزين دونما سبب. ونتوقع الإفراج السريع عن كل الذين لم توجه إليهم أي تهمة، ونتوقع مثول المذنبين حقاً في خرق القانون أمام العدالة.

ومن المهم تطوير برنامج منسق طويل الأمد للمساعدات الاقتصادية والمالية والتقنية لهايتي، تقوم بإنجازه الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والبلدان المانحة. وينبغي أن يكون على رأس الأولويات في هذا المجال أن تدفع لهايتي على وجه السرعة الأموال التي تم التعهد بها في المؤتمر الدولي للمانحين المنعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

ونتوقع أن يتم التعجيل في نشر الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وأن يصل حجمها إلى المستوى الذي أذن به مجلس الأمن. وأود إبلاغ المجلس بقرار روسيا أن تزود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بفريق من الشرطة المدنية.

اللازمة لضمان أن تكون الانتخابات حرة حقاً، وأن تؤدي في النهاية إلى تسليم الحكم إلى حكومة منتخبة.

إن الفقر المدقع، والظلم الشديد، والفساد في الحياة العامة، جميعها عملت على تغذية الحكم الاستبدادي والعنف على مدى عقود. والشعب في هايتي تواق إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة والعدالة. وهناك حاجة واضحة لبرامج إنمائية طويلة الأمد، وفي نفس الوقت إلى مشاريع سريعة الأثر. لقد أعلنت تعهدات بأموال كبيرة في المؤتمر الدولي للمانحين بشأن هايتي في الصيف الماضي، وكان الاتحاد الأوروبي أكبر المانحين. وللأسف، لم يدفع حتى الآن من التبرعات المعلنة إلا جزء صغير. وتحت حكومي المؤسسات المالية والمنظمات الدولية والبلدان المانحة على التعجيل بدفع التبرعات المعلنة. وفي هذا الصدد، نرحب بقيام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتحويل الموارد مؤخرًا.

وعلى ما يبدو يعود جزء من المشكلة إلى العقبات الإدارية في هايتي نفسها. فنقص القدرات الإدارية والموارد لدى الحكومة الانتقالية نفسها ومؤسسات الدولة يعيق الإعداد الملائم للمشاريع وتنفيذها. ولذلك، ينبغي للمانحين توجيه الاهتمام إلى الحاجة إلى بناء القدرات لدى الحكومة الانتقالية كشرط مسبق للتعاون الإنمائي الفعال.

وبالنسبة لشعب هايتي، كان من المفترض أن يكون العام الماضي عيداً للاحتفال بمرور قرنين على الانتصار على العبودية والاستعمار. ولسوء الحظ لم يحدث ذلك. وبدلاً منه، وجد شعب هايتي نفسه في خضم ذلك النوع من الاضطراب السياسي العنيف الذي ساد هايتي زمناً طويلاً. ومن الضروري في هذه المرة أن يفني المجتمع الدولي بوعوده فيساعد الشعب في هايتي على إرساء أسس بيئة آمنة وتنمية اقتصادية واجتماعية تستند إلى المبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان كافة. إن

ونرغب في أن نرى المزيد من الإجراءات المتخذة من جانب بعثة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية لإشاعة الاستقرار في سائر أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، تود حكومي أن تشدد على أهمية النهوض باحترام حقوق الإنسان.

إن استمرار العنف بهذه الوتيرة العالية يؤكد على الحاجة العاجلة إلى وجوب الإزالة الفعالة لجميع الأسلحة غير المشروعة من شوارع هايتي. وينبغي للحكومة الانتقالية أن تبادر، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة، بعملية تركز على قاعدة مجتمعية، لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي هذا السياق تحت الدائمك الحكومة الانتقالية على إنشاء لجنة وطنية تشرف على هذه العملية.

ثمّة حاجة ماسة إلى عملية مصالحة وطنية. ومع أن الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين يستطيعون أداء دور هام في هذه العملية، إلا أن المبادرة ينبغي أن تأتي من داخل مجتمع هايتي نفسه. ويجب أن تقوم على أساس الحوار الوطني على أوسع نطاق ممكن.

وينبغي للحكومة الانتقالية أن تكون الرائدة في عملية المصالحة الوطنية. لذلك ندعوها إلى الاستمرار في استكشاف السبل لبدء عملية سياسية تضم الجميع، وتشجع جميع فئات المجتمع في هايتي على المشاركة. وينبغي لهذه العملية أن تبدأ قبل إجراء الانتخابات القادمة، المقرر أن تجري لاحقاً هذا العام.

وبعد عشرة أشهر منذ الآن ستجري الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية في هايتي. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوقيع عليه مؤخراً بين بعثة الأمم المتحدة، والحكومة الانتقالية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس الانتخابي المؤقت، بشأن تنظيم الانتخابات. وتحت الدائمك جميع الأطراف المشاركة على مواصلة جميع الأعمال التحضيرية

بعد عدة أشهر، سيجري البلد انتخابات تشريعية ورئاسية - وهي المعلم الأخير على الدرب صوب العودة الدائمة إلى الأسرة الكبيرة للديمقراطيات العالم. ونظرا للتاريخ الحديث للبلد، نحت مرة أخرى الطبقة السياسية الهايتية على إجراء التنازلات السياسية الضرورية لتيسير إنشاء المؤسسات التي ستعزز عودة السلام والاستقرار في البلد بعد الانتخابات. وينبغي للحكومة الانتقالية ألا تدخر جهدا لإدخال جميع الأحزاب السياسية في المعترك السياسي إذا أقدمت على نبد العنف.

ويتمثل التحدي الرئيسي الثاني في تحسين الحالة الأمنية. فهذه الحالة لا تزال مبعث قلق كبير بسبب الاعتداءات التي ترتكبها مجموعات مسلحة في المناطق والأسواق الفقيرة. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي من أجل كفالة توفير حماية أفضل لحقوق الإنسان وحقوق المواطنين في هايتي.

وبما أن بعثة الأمم المتحدة تملك الآن القوة الكافية التي تمكنها من العمل بكامل طاقتها، عليها أن تواجه مشكلة انعدام الأمن بما يتطلب ذلك من تصميم. ونحن نرحب بالنجاح الذي حققته مؤخرا في هذا المجال. ونعتقد أن بإمكان بعثة الأمم المتحدة أن تؤدي دورا نشطا في مساعدة الحكومة الانتقالية على مواصلة الإصلاحات الرئيسية الضرورية التي تنفذها في مجال الأمن، وفقا للولاية الموكلة إليها. ومن هذا المنظور، فإن إعادة بناء الشرطة الهايتية والجيش الجمهوري تنصف بأهمية قصوى.

إن بعثة الأمم المتحدة بحاجة الآن إلى زيادة جهودها، والعمل بشكل حيوي ونشط مع الشرطة الوطنية الهايتية، بغرض القضاء مرة وإلى الأبد على العصابات المسلحة غير القانونية التي تواصل تفضيل لغة السلاح على لغة الحوار في تحقيق مطالبها.

شعب هايتي في حاجة إلى حدوث ذلك، وهو يستحقه ويتوقعه.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة الدائمك على العبارات الطيبة التي وجهتها إلى بلدي.

**السيد أدشي** (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، وأن أهنئكم على مبادرتكم التي جاءت في أنسب وقت لإجراء هذه المناقشة بشأن هايتي. ويسعدني أيضا أن أرحب بالسفير فالديز، وأن أشكره بشكل خاص على إحاطته الإعلامية حول الحالة في هايتي. وأغتنم هذه الفرصة كذلك لأعبر للسفير فالديز عن تقديرنا العميق لعمله في الميدان.

لقد بينت الإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير فالديز بوضوح أن هايتي تواجه جملة من التحديات الرئيسية، منها إحراز النجاح في عملية الانتقال السياسية التي مضى على بدئها عام واحد حتى الآن، وتحسين الحالة الأمنية، وإعادة إنعاش الاقتصاد على الأمدين القصير والمتوسط، والنهوض بالتنمية المستدامة.

إن الأزمة السياسية التي حلت بهايتي لها جذور عميقة في مجتمعها. ومن المهم أن يواجه الشعب في هايتي والمجتمع الدولي الحقيقة الواضحة، وهي أن السلام في هذا البلد لا يمكن أن يدوم إلا إذا قام على أساس التوافق الوطني الناتج عن مشاركة جميع سكان البلد.

ومن هذا المنظور، المهم أن تعمل الحكومة الانتقالية ومختلف المؤسسات القائمة، على أساس يومي، لا اتخاذ المواقف والإجراءات بغية تهيئة بيئة تؤدي إلى الوحدة وتبعث على الثقة لدى جميع الذين يخشون على مستقبلهم بسبب تعاطفهم أو انتمائهم السياسي. وعليها أن تعمل بلا كلل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والشمولية حيث أمكن ذلك.

الموازنة للاستثمارات البشرية والمالية والمادية التي اتفقت بشأنها في الأشهر الأخيرة الحكومة الانتقالية والمجتمع الدولي بغرض كفالة تحمّل المسؤولية الجماعية عن مستقبل البلد.

إن التوقعات بالنسبة إلى مستقبل البلد يجب تحقيقها عن طريق الاستفادة من التضامن غير المسبوق الذي أبدته جميع بلدان المنطقة في سبيل المساعدة على انتعاش هايتي. ومن الضروري أيضا أن تستعيد هايتي مكانها ضمن أسرتها الطبيعية - أي الجماعة الكاريبية. وحث الدول الأعضاء في تلك الهيئة على التغلب على خلافاتها الداخلية التي تعرقل وحدة العمل بالنسبة إلى ذلك البلد الشقيق الذي ما فتئ شعبه يعاني منذ عقود نتيجة الفقر والعنف السياسي.

وفي الختام، نرحب بانتشار الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبمباشرة عمله، فإثناء هذا الفريق الاستشاري لدليل آخر على حشد المجتمع الدولي لصالح هايتي. ونرحب كذلك بالمبادرات الرامية إلى تشجيع أبناء هايتي الموجودين في بلاد الانتشار على الإسهام بشكل أفضل في إعادة بناء هذا البلد.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن بيان بصفتي وزير الخارجية والتجارة الدولية والعبادة في جمهورية الأرجنتين. هذا يبدو وكأنني أخبر الجميع بأن عيد ميلادي هو اليوم بغية تلقي هدايا. ولكن هذه هي الطريقة التي يعمل بها النظام.

بصفتي وزير خارجية جمهورية الأرجنتين، يشرفني أن أحاطب مجلس الأمن. إن بلدي يشعر بالاحترام لشعب هايتي وبصداقته له. ونحن ممتنون لهايتي أيضا. ففي ٩ حزيران/يونيه ١٩٥٦، عانت الأرجنتين من انقلاب حصل فيها. على إثره، لجأ سبعة ثوار كانوا يكافحون من أجل إعادة ترسيخ النظام الدستوري في البلد إلى سفارة هايتي

ولدى تحليل مصادر العنف في هايتي، يتضح أن العنف السياسي والعنف الجنائي يوجب أحدهما الآخر. وبغية القضاء على هذا العنف، علينا أن نضع بصورة عاجلة برنامجا موحدا شاملا لترغ السلاح والتسريح وإعادة الدمج الاجتماعي، ويجب أن يأخذ مشاكل البلد في الحسبان.

وفي هذا السياق، يجب أن نربط نزع السلاح المدفوع ثمنه ونبذ العنف بإدماج الناس المعنيين في برنامج يجمع بين إعادة الدمج المهني مع إعادة التأهيل، عن طريق القيام بأنشطة تعزز ثقافة اللاعنف والسلام، حسبما تدعو إليه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ومع ذلك، لا يمكن لهذا النهج أن يُسفر عن نتائج محددة إلا إذا كان أبناء هايتي أنفسهم يؤمنون بالسلام ويعملون على إرسائه في إطار هذه الشفافية مع التركيز على تحقيق هدي الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

ولا بد لحكومة هايتي الانتقالية أن تُسرّع على وجه الإلحاح عملية إنشاء لجنة وطنية لترغ السلاح، وتعمل على تعبئة الموارد التي تم التعهد بتقديمها إلى البلد خلال مؤتمر المانحين الذي انعقد في واشنطن في تموز/يوليه ٢٠٠٤ بغية تمويل تنفيذ البرنامج الرامي إلى إيجاد ٣٠ ٠٠٠ وظيفة في القطاع العام والحماية البيئية. وفي هذا السياق، فإن مفتاح النجاح يكمن في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويمكن للنهج الاستراتيجي الذي يجري التفكير فيه مليا أن يكفل التفاعل الفعال بين المساعدة على تحقيق الاستقرار وحفظ السلام من جهة، وبناء السلام وتعزيز التنمية المستدامة من جهة أخرى، عن طريق السماح فورا بإجراء التغييرات الاجتماعية والإصلاح الضروري. ذلك هو التحدي الثاني الذي يواجه هايتي.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة يجب أن تظطلع تماما بولايتها المعقدة كي تحقق النتائج الملموسة

تستطيع هاييتي تصديرها إلى الأرجنتين بغرض تيسير الوصول إلى أسواقنا.

وفي مجال حقوق الإنسان - الذي هو أحد أركان سياستنا الخارجية - يؤيد بلدي جهود الحكومة الانتقالية ويحثها على توخي الحذر البالغ من ارتكاب انتهاكات لحقوق الهايتيين الأساسية.

وفي المجال الإنساني تمنى بلدنا أن يكون له أيضا حضور في هاييتي. وأمر الرئيس كيرتشنير بمشاركة أصحاب الخوذ البيض للمساعدة الإنسانية. والتضامن علاج ممتاز لحالات ذهنية كثيرة: الصلف واليأس واللامبالاة والهوس بالذات.

وفي سياق إعادة بناء المؤسسات قدمت الأرجنتين المساعدة الفنية لتأييد الحكومة الانتقالية في مهام تنظيم انتخابات حرة ونزيهة والإشراف عليها وإجرائها. ولنجاح العملية الانتخابية من الضروري إجراء حوار عريض القاعدة فيما بين جميع القوى السياسية المحلية، والشرط الوحيد هو أن ترفض صراحة استعمال العنف. وذلك يشمل زعماء فائمي لافالاس الذين قبلوا العملية الديمقراطية ورفضوا العنف.

إذا كان الوجود في هاييتي التزاما أدبيا فيجب على المجتمع الدولي أن يوفر المساعدة اللازمة للتعاون في عمل جهاز لدولة هاييتي يمكنه أن يلبي الحاجات الأساسية لسكان البلد. إن إعادة بناء الاقتصاد الهايتي، مع استعادة المؤسسات الديمقراطية والحفاظ على بيئة آمنة قائمة على أساس احترام القانون، ضرورية.

إن مؤتمر المانحين الذي عُقد في واشنطن يمثل مصدرا جديدا للفرص والأمل بالنسبة إلى هاييتي، ونحن نحث على ترجمتها إلى أعمال ملموسة. ومن الضروري تبين مشاريع البنية الأساسية وآليات التعاون الابتكارية التي تولد إعادة

في بيونس آيريس ومنحوا حق اللجوء. لقد أنقذ سفير هاييتي حينئذ، جان بريير، ضيوفه من تعرضهم للاختطاف والقتل، وقال كلمات لا تزال الأرجنتين تتذكرها حتى اليوم. فقد قال،

”لمجرد أن هاييتي بلد صغير لا يعني أنها تسمح بسوء المعاملة. بل على العكس تماما، إذ على البلدان الصغيرة أن تحظى بمنتهى الاحترام لأنها صغيرة، حتى يظل حكم القانون حتمية أخلاقية، وليس شأنا قائما على القوة“.

ويشعر بلدي أيضا بالعطف على هاييتي - بكل ما في كلمة عطف من معنى، أي تفهّم معاناة الآخرين والرغبة في تشاطرها.

قبل أكثر من عقد من الزمن، أدرك المجتمع الدولي أنه كان من الضروري مساعدة هاييتي على الخروج من دائرة الفقر المفرغة، والتسلط والعنف والعزلة. وبما أن الأرجنتين تترأس مجلس الأمن هذا الشهر، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، اقترحنا عقد مناقشة مفتوحة عن هاييتي آملين إيجاد حلول واقعية ودائمة. ولقد أنشأت المنظمة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي برئاسة صديق موهوب لبلدي، السفير خوان غبريل بالديس، ممثل شيلي، الذي ننته على أدائه الرائع. وتتضمن بعثة الأمم المتحدة أفرادا مدنيين وعسكريين من جميع أنحاء العالم. فهي عملية قررت دول أمريكية عديدة لأول مرة أن تعمل فيها معا. ونحن نشعر أن بعثة الأمم المتحدة هي بعثتنا.

والحضور الإقليمي في هاييتي جعلنا جزءا من البحث عن حل متعدد الأوجه لديه الفرصة الحقيقية أن يكون حلا دائما. وفي هذا السياق، يود بلدي أن يرى إنشاء آليات مختلفة للتعاون، علاوة على ذلك، تجري الأرجنتين بما لديها من قدرات دراسة تحليلية بغية أن تقرر ماهية المنتجات التي

كما أعاد رؤساء دولنا التأكيد في مؤتمر قمة مجموعة ريو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي فإن تحقيق التثبيت وإعادة البناء والتنمية في هايتي أهداف تحظى بالأولوية على الصعيد الإقليمي. ولذلك نرحب بالاستجابة القوية من بلدان المنطقة دعماً لهايتي، وهو الدعم الذي يتجلى، في حالة بيرو المحددة، في الإسهام بفرقة عسكرية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق التثبيت في هايتي.

ولكن الأزمات المعقدة مثل أزمة هايتي تؤكد أيضاً على التحديات الجديدة للأمن الدولي التي تواجه الأمم المتحدة. ولذلك فإن التزامنا بالسلم والأمن الدوليين إقليمي، ولكنه أيضاً عالمي. ولذلك تشارك بيرو في خمس عمليات لحفظ السلام في أفريقيا وقبرص.

بالنسبة إلى بيرو فإن استعادة سيطرة الحكومة الانتقالية على النظام المدني في كل أنحاء البلد عنصر أساسي من عناصر الاستقرار في هايتي؛ ولا يوجد ما هو أهم من ذلك الجانب. بيد أن انعدام الأمن النابع من مواصلة الجماعات المسلحة لنشاطاتها يتطلب، في حالة هايتي، بذل جهد سياسي خاص وشامل. ونرى أن ترسيخ أساس نظام أممي مستدام يتطلب اتخاذ إجراء متزامن على مختلف الجهات، وبخاصة في تنمية البلد السياسية والمؤسسية والاجتماعية.

يجب علينا أن نؤيد تأييداً حازماً إعادة بناء قدرات وطنية لتعزيز سيادة القانون وممارسة الحقوق المدنية ولمساعدة الناس على التغلب على الفقر. وتولي بيرو اهتماماً خاصاً للتخطيط لوضع وتنفيذ جدول زمني انتخابي هذه السنة في هايتي. ونحتاج أيضاً إلى نظام قضائي شفاف ونشط ومستقل ليكون من الممكن احترام حقوق الإنسان والمكافحة العازمة للإفلات من العقاب والفساد. وتقوية النظام القضائي ذات أهمية بالغة.

البناء الاقتصادي. ويجب على المانحين أن يسعوا سعياً حثيثاً إلى الوفاء بالتزاماتهم.

ونأمل أيضاً في أن يكون برنامج العمل الذي صاغته الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية إطار عمل يمكننا عن طريقه، مع سلطات هايتي، أن نبدأ بتغيير الحالة. وللمشاريع التي لا تزال تفتقر إلى الخبرة الفنية الأساسية تتيح المنطقة أشد الفنيين كفاءة الذين يمكنهم أن يضموا جهودهم إلى الجهود التي تُبذل فعلاً الآن.

أحيانا التكلم بصراحة مغالى فيها يمكن أن يولد لدى الحاضرين الشعور بأن المتكلم ليس مخلصاً بما فيه الكفاية. بيد أنني حاولت أن أعرب عن نفسي بصراحة وأيضاً بإخلاص. يجدد بلدي التزامه بالعمل من أجل التنمية والتفاهم السلمي والعدالة الاجتماعية في هايتي. وآمل في أن يضيء هذا الجهد المشترك، الذي هو غرض هذه المناقشة، الطريق صوب تذليل الصعوبات وإزالة الظلم في هايتي، ذلك البلد المحبوب في منطقة البحر الكاريبي.

الآن استأنف أداء وظائف بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل بيرو.

**السيد بالاريزو (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** في البداية أود أن أهنئ الأرجنتين على القيادة التي أظهرتها في رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر وأن أهنئها أيضاً على اتخاذ هذه المبادرة التي تمكننا من أن نتناول على وجه التحديد مسألة بالغة الأهمية: إحدى الأزمات المعقدة التي تواجهها المنطقة. وأود أيضاً أن أرحب بحضور خوان غابرييل فالديس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق التثبيت في هايتي، وأن أشكره على تقريره الذي وفر لنا معلومات أكثر تفصيلاً عن التقدم المحرز.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد هوشيت (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي أول مرة هذا الشهر تحت رئاستكم، سيدي. إن البلدان المرشحة، بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية التثبيت والانتساب والبلدان التي يمكن أن تكون مرشحة، ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلدي رابطة التجارة الحرة الأوروبية أيسلندا وليختنتشاين العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية تؤيد هذا البيان.

يرحب الاتحاد الأوروبي بهذه الفرصة السانحة لمناقشة الحالة في هاييتي، ويلاحظ أن وجود العديد من الشخصيات السياسية الرفيعة المستوى يدل على أهمية مناقشة اليوم. ويرحب الاتحاد أيضا بتقرير السيد خوان غابرييل فالديز، الممثل الخاص للأمين العام، والقرار الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مع اتجاه النية إلى تجديدها لممدد أخرى.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أن البعثة قد استكملت قوامها المرخص به تقريبا، مما زاد من قدرتها على تنفيذ ولايتها بمزيد من الحزم. ولا سيما بالنسبة للعمليات المشتركة مع الشرطة الوطنية في هاييتي ضد المجموعات المسلحة غير الشرعية.

ويرحب الاتحاد بالتطورات الإيجابية التي طرأت في الميدان مؤخرا، وإن كان يلاحظ ضرورة القيام بمزيد من العمل لتحسين الوضع الأمني العام في البلد، حيث أنه ما زال يبعث على القلق. وفي بعض المناطق، لا يزال غياب الأمن

ترتبط تنمية هاييتي المؤسسية والسياسية ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك من اللازم وضع استراتيجية شاملة وطويلة الأجل للتصدي للتحديات الرئيسية. وتعتقد بيرو أنه يجب على المجتمع الدولي أن يلتزم بعزم بإعادة البناء والتنمية في هاييتي.

وتلك يقينا مسؤولية أساسية تقع على كاهل الحكومة الهايتية. يجب عليها أن تبذل جهودا محلية لإيجاد الأسس اللازمة للنمو المستمر وتخفيض مستوى الفقر.

ولكن الحقيقة أن هاييتي لا تمتلك الموارد اللازمة لمواجهة هذا التحدي الإنمائي الكبير؛ إنما بحاجة إلى التعاون الدولي والمساعدة المالية والفنية. إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق التثبيت في هاييتي تولي اهتماما خاصا ليس فقط للجانب الإنساني ولكن أيضا للبعد الإنمائي الطويل الأجل. وهاييتي بحاجة إلى التأيد الحازم من الأمم المتحدة ومجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية. إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق التثبيت في هاييتي أحرزت، خلال وقت قصير من وجودها، بفضل المساهمات بقوات والمسؤولين عن البعثة والمجلس، تقدما في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك المكون المدني والأمن والإعداد للانتخابات. ولكن سيكون من اللازم بذل جهود إضافية فيما يتعلق بالشرطة والجنود في هاييتي، ونزع السلاح وتثبيت النظام السياسي والإعمار. ويجب علينا أن نواصل منح بعثة تحقيق التثبيت الوسائل الضرورية حتى نحقق النجاح في نهاية المطاف. ومن شأن تحديد مدة ولاية أطول لتجديد ولاية البعثة أن يكون إشارة طيبة بالنسبة للمستقبل، وينبغي لنا أيضا أن ندفع الأموال التي تم التعهد بها.

وختاما، هذه فرصة لإيجاد الظروف المواتية لمستقبل مبشر بالخير. وكما قال الوزير الشيلي فإنه يجب علينا ألا نفشل.

ومن خلال التعهد بتقديم مساعدات بقيمة ٢٧١ مليون يورو، برز الاتحاد الأوروبي باعتباره أكبر مانح منفرد في مؤتمر إعلان التبرعات بشأن هاييتي المنعقد في واشنطن في تموز/يوليه ٢٠٠٤. ولا تشمل تلك التعهدات إسهامات فرادى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وسيبذل الاتحاد كل جهد ممكن لتذليل العقبات وصرف تلك الأموال فوراً، بهدف تهيئة فرص عمل وتحقيق تغييرات سريعة وملموسة. وتمت الموافقة مؤخراً على ما مجموعه ٤٥ مليون يورو لصالح مشاريع البنية التحتية، و٢٧ مليون يورو لمشاريع إعادة التأهيل. ودعمًا لسيادة القانون، طرح الاتحاد الأوروبي مع كندا مشروعاً هاماً يستهدف إصلاح النظام القضائي.

ويقدم الاتحاد أيضاً دعماً مالياً كبيراً لتنظيم الانتخابات. كما أن هاييتي مدرجة في قائمة أولويات الاتحاد للمراقبة الانتخابية، وذلك لمراقبة الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ومن المقرر إيفاد بعثة استطلاعية في حزيران/يونيه لتقييم إمكانية قيام الاتحاد الأوروبي بإرسال بعثة لمراقبة الانتخابات في هاييتي.

ويؤيد الاتحاد جهود بلدان المنطقة، والمجموعات الإقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية، تأييداً كاملاً. ونرى أن على الأمم المتحدة أن تكون حاضرة في هاييتي ما دامت هناك ضرورة لحضورها، بغية تشجيع الدعم الدولي للتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الإيكولوجية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإننا ندعم أنشطة الفريق الاستشاري المخصص المعني بهاييتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويبقى الاتحاد الأوروبي، من جانبه، ملتزماً بدعم العملية السياسية الجارية والقيام بدوره في تقديم مزيد من المساعدة للتخفيف من معاناة شعب هاييتي من خلال

عقبة أمام تقديم المساعدة الإنسانية بشكل فعال وتنفيذ المشاريع.

والاتحاد الأوروبي يبحث كل الأطراف دون استثناء على الامتناع عن جميع أشكال السلوك العنيف التي قد تعوق رفاه شعب هاييتي، وعلى الالتزام بحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. وندعو الحكومة الانتقالية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب.

وإننا مقتنعون بشدة بأن الأزمة الحالية في هاييتي لا يمكن حلها إلا بالوسائل السلمية، من خلال عملية دستورية شاملة للجميع للحوار والتوافق والمصالحة الوطنية، بحيث تفضي إلى انتخابات حرة ونزيهة قبل نهاية هذا العام وإلى نقل السلطة إلى سلطات منتخبة. ونشجع الحكومة الانتقالية بقوة على مواصلة جهودها في هذا الخصوص، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، من الأهمية أن تنبذ جميع القوى السياسية العنف علانية وأن تنضم إلى العملية الديمقراطية والانتخابية.

والاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة التعديلات التي اقترحها الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ فيما يتعلق بهيكل بعثة الأمم المتحدة، ولا سيما تشكيل وحدة شرطة إضافية توفر دعماً عملياً معززا للشرطة الوطنية في هاييتي؛ وتنفيذ مشاريع ذات أثر سريع لتحسين معيشة الشعب في هاييتي؛ وزيادة قدرة البعثة على تنفيذ المشاريع في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع.

وفي هذا السياق، يشجع الاتحاد الأوروبي الحكومة الانتقالية في هاييتي، بدعم من البعثة، على مضاعفة جهودها الحالية، لإزالة جميع الأسلحة غير المشروعة من الشوارع وتجريد المجموعات المسلحة من أسلحتها تماماً، لكي لا تتعرض عملية الانتقال الديمقراطية الجارية للخطر باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية قصوى.

والأطفال، والمساعدة في التحري بشأن الانتهاكات في هذا الشأن والسعي إلى وضع حد للإفلات من العقاب من خلال إصلاح وتعزيز المؤسسات المنوط بها إدارة العدل. وكما نعرف من واقع تجربتنا المباشرة، فإنها ليست بالمهمة اليسيرة.

ونناشد الحكومة المؤقتة أيضا أن تتخذ إجراءات ملموسة لمنع مثل هذه الانتهاكات من خلال تحقيقات فعالة في الحالات المبلغ عنها وملاحقة المسؤولين عنها. ونشدد على الحاجة إلى اتباع الإجراءات التي ثبتت نزاهتها وفعاليتها والتي تتسق مع القواعد الدولية وما يقابلها من حق الجميع في المحاكمة وفق الأصول القانونية - وخاصة الحق في المثول أمام محكمة مختصة ومستقلة وموضوعية بدون أي تمييز.

ويرى وفد غواتيمالا أن ثمة مشكلة رئيسية أخرى تتمثل في الفقر المدقع المتفشى في ذلك البلد، فضلا عن ارتفاع معدلات الأمية وسوء التغذية مما يحرم شعب هايتي من حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الرئيسية. وهذا، بدوره يزيد من حدة العواقب المترتبة على عدم مراعاة حقوقه المدنية والسياسية الرئيسية.

إننا ندرك أن هذا تحدٍ حسيم للحكومة الانتقالية، ونحثها بالتعاون مع جميع قطاعات المجتمع وبدعم من المجتمع الدولي، على وضع وتنفيذ خطة تنموية تمكنها من تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لكل مواطن في هايتي.

ومن المهم أيضا أن يؤخذ بعين الاعتبار في كل وقت إمكانية تعرض البلد للكوارث الطبيعية، كما شهدنا في حالة العاصفة المدارية جين، التي هبت على ذلك البلد قبل بضعة أشهر.

وعليه، فإننا نرى أن الفريق الاستشاري المخصص المعني بهاييتي الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأعيد تفعيله بموجب قرار اتخذ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر

المساعدة الإنسانية السريعة والمساعدة المستمرة طويلة الأجل، بغية الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في هايتي.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي ممثل غواتيمالا، وأعطيه الكلمة.

**السيد بريس غوتيريس** (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أولا، اسمحوا لي، سيدي، أن أرحب بحضوركم وأن أهنيء بلدكم على بدء ولايتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن. ممارسة الرئاسة، وأهنيءكم أيضا على اتخاذكم في الشهر الأول من السنة الجديدة مبادرة عقد جلسة مفتوحة لمناقشة الحالة في هايتي. وغواتيمالا تتمنى لكم كل نجاح.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمم العام، السيد خوان غابرييل فالديز، على بيانه الوافي عن التطورات الأخيرة، وعلى العمل الذي يقوم به بوصفه رئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

ومنذ بدأت الأزمة في هايتي، ما فتئت بلادي تعرب عن تضامنها مع شعب هايتي ومع السلطات في ذلك البلد. كما أعربت حكومة بلادي عن أملها الصادق في أن تجد جميع القطاعات السياسية في هايتي سبيلا للحفاظ على الديمقراطية وتهيئة مناخ مؤات يساعد على كفالة التنمية المستدامة في هذا البلد. ونحن ندرك أنه لا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا إذا عزز المجتمع الدولي جهدا طويلا للأجل وسخيا في طبيعته ومنسقا بشكل جيد، على أن يتجاوز مجرد وضع حد للعنف والمواجهة.

إن الحالة الأمنية في هايتي، وضعف النظام القضائي ومشكلة الإفلات من العقاب ما هي إلا أمثلة قليلة للعقبات الرئيسية التي يواجهها الشعب في ذلك البلد. ولذلك، ترى غواتيمالا أن من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ذات الصلة تقديم الدعم لهايتي للنهوض بالحقوق الأساسية وحمايتها، ولا سيما حقوق النساء

أخيراً، فيما يتعلق بذلك التحدي وبجميع التحديات الأخرى التي تواجهها هاييتي وشعبها، يجدد وفدي مناشدته المجتمع الدولي تزويد هاييتي بالدعم والمساعدة اللازمين للتغلب على صعوبات الماضي ولتمكين البلد من التقدم نحو مستقبل يشهد التحقيق الكامل لسيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل المكسيك، وأعطيه الكلمة.

**السيد بيروغا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** في البداية، اسمحوا لي أن أتمنى كل النجاح للأرجنتين بينما تبدأ ولايتها في مجلس الأمن وتتولى رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير.

مسألة هاييتي تحظى بأهمية خاصة في السياسة الخارجية للمكسيك. ولذلك السبب، ترى حكومتي أن هذه المناقشة، التي تعقدها الرئاسة الأرجنتينية على نحو حكيم، تشكل فرصة جيدة لكي تتشاطر بعض الأفكار التوجيهية لسياستنا بشأن ذلك البلد الكاريبي.

وتؤيد المكسيك مساعي المجتمع الدولي، وخاصة مساعي قارتنا، لإعادة السلام والأمن في هاييتي وإعادة إعمار مؤسساتها الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، نعرب عن أقوى دعمنا لأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، التي يتألف عنصرها الرئيسي المدني والعسكري من أصل أمريكي لاتيني. وعلى نحو خاص، فإن المكسيك تعرب عن دعمها لعمل الممثل الخاص للأمين العام في هاييتي ورئيس البعثة، السفير خوان غابرييل فالديس.

وتتفق المكسيك مع الأمين العام كوفي عنان على أن التزامات المجتمع الدولي نحو هاييتي ينبغي أن تكون ذات طابع شامل وطويل الأمد، بهدف تسوية المشاكل الهيكلية التي ما زال البلد الشقيق يواجهها.

٢٠٠٤، يمثل آلية أسهمت في تنشيط الصلة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. كما أنها وفرت إطاراً ملموساً تعمق من خلاله التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز دعماً لهاييتي.

إن حكومة غواتيمالا، تمشياً مع سياستها لتعزيز الحلول المتعددة الأطراف للصراعات، أكدت من جديد على التزامها بالمشاركة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي واستعدادها للمشاركة في هذه البعثة، التي أنشأها المجلس عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي ذلك الإطار، تشكل وحدة للشرطة العسكرية من غواتيمالا مساهمتنا الحالية في البعثة.

وتؤكد غواتيمالا من جديد على دعمها لبعثة تحقيق الاستقرار، التي تعمل بدأب للاضطلاع بولايتها لتوطيد الاستقرار في البلد ولدعم العملية الدستورية والسياسية ولمساعدة الحكومة الانتقالية على إجراء الانتخابات ولمساعدة مؤسسات هاييتي في كفالة احترام حقوق الإنسان، ضمن مهام أخرى.

وبالتالي، فإن من المهم الاعتراف بأن الوجود العسكري وحده لا يمكن أن يضمن تحقيق الاستقرار السياسي لهاييتي. والأمر المثير للقلق هو أن الظروف السائدة تجعل من العسير تحقيق مصالح وطنية دائمة وراسخة. ويشكل التنسيق بين المنظمات الإقليمية والوكالات والبرامج والمنظمات غير الحكومية دعماً لقدرة الحكومة الانتقالية على تهيئة بيئة آمنة ومستقرة عنصرًا حاسماً للاستفادة الأكثر كفاءة من كل العمل الذي يجري إنجازه على أرض الواقع.

وتشدد غواتيمالا على أهمية الانتخابات المقرر إجراؤها في هاييتي في نهاية عام ٢٠٠٥. ونؤمن بأن الانتخابات ستوفر فرصة لتحقيق المزيد من الاستقرار لمستقبل البلد.

سببها الأمطار الغزيرة التي خربت مجتمعات هاييتي على طول الحدود مع الجمهورية الدومينيكية. وفي ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أرسلت حكومة المكسيك إلى هاييتي طائرتين من طراز هرقل سي-١٣٠ تابعتين للقوة الجوية المكسيكية تحملان ٢٥ طنا من المعونة للتخفيف من الأضرار التي سببتها العاصفة المدارية جين. وشملت تلك المساعدة فريقا من ١٦ خبيرا ومواد طبية ومختلف أنواع المعدات والأغذية. وأخيرا، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وصلت سفينة تابعة للبحرية المكسيكية إلى بورت - أو - برانس ناقلة موظفين طبيين متخصصين ومهندسين مدنيين فضلا عن طائرة عمودية وسيارة إسعاف. وأجرى فريق الأخصائيين الطبيين، خلال فترة إقامته، العديد من العمليات الجراحية وقدم مساعدة طبية لأكثر من ١٠٠٠ شخص.

وفي السياق الإقليمي، فإننا نشير إلى تعاون المكسيك في تقديم المساعدة الانتخابية من خلال المعهد الاتحادي للانتخابات في المكسيك. واستجابة لطلب منظمة الدول الأمريكية، يقدم معهدنا للانتخابات حاليا دعما تقنيا في تنظيم وإدارة وتطوير العملية الانتخابية التي ستجرى في هاييتي هذا العام. ولبلوغ تلك الغاية، شارك أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت في هاييتي، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، في حلقة دراسية دولية عقدت في المكسيك بشأن الإدارة الانتخابية ونظمت بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الدول الأمريكية. كما شارك في الحلقة الدراسية ممثلو المنظمات الانتخابية من بنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وفنزويلا. وأيضا، عين المعهد موظفين مكسيكيين اثنين للمشاركة في البعثة الخاصة لمنظمة الدول الأمريكية في هاييتي. وفي الربع الثاني من عام ٢٠٠٥، ستقدم المكسيك مساهمة طوعية بمبلغ ٢٠٠٠٠ دولار للبعثة الخاصة لمنظمة الدول الأمريكية.

ونؤمن بأن الأولوية في عام ٢٠٠٥ ينبغي أن تُعطى لتعزيز الحوار السياسي بين كل مجموعات الأطراف الفاعلة في هاييتي، دون استبعاد، بغية الإعداد للانتخابات المحلية والرئاسية وإجرائها، انتخابات ينبغي أن تكون قائمة على المشاركة وتمثيلية وشرعية.

وفي الوقت نفسه، فإن من الضروري المحافظة على خطة متوسطة وطويلة الأمد لإعادة إعمار مؤسسات راسخة لمجتمع هاييتي، وخاصة في مجالات إدارة العدالة والمقاضاة، وحقوق الإنسان، ومكافحة الفقر، وإنشاء البنية التحتية وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية العالية الجودة والخدمات الأخرى.

إن مشاركة الجماعة الكاريبية ودعمها في تسوية الأزمة في هاييتي أمر أساسي. ولذلك السبب، فإن المبادرات التي اتخذت في إطار الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وغيرهما من المجموعات الإقليمية والمنظمات المالية ينبغي أن يتم تنسيقها مع البلدان الكاريبية.

وفي مختلف المتدييات والآليات المعنية بأزمة هاييتي، ستواصل المكسيك تقديم دعمها، خاصة في إعادة إعمار المؤسسات المدنية للبلد. وفضلا عن ذلك، فإننا سنستمر في تقديم المساعدة الإنسانية الحسنة التوقيت مثلما فعلنا حتى الآن.

ثانيا، اسمحوا لي أن أقدم سردا موجزا لإجراءات التعاون التي اتخذتها المكسيك على الصعيدين الثنائي والإقليمي. فخلال عام ٢٠٠٤، أرسلت حكومة المكسيك معونة إنسانية طارئة إلى هاييتي في أربع مناسبات. وفي نيسان/أبريل، استجابت المكسيك لنداء الرئيس المؤقت، يونيفاس ألكساندر؛ فأرسلنا ١٠١٢ طنا من المعونة، وخاصة الأغذية والأدوية. وفي ٥ حزيران/يونيه أرسلت المكسيك ١٩ طنا من الأغذية والأدوية استجابة للأزمة التي

أُتفق على إنشاء كرسي جيرار بيير شارل بجامعة هاييتي الحكومية تقديراً للعمل الذي قام به هذا المفكر والسياسي الهايتي المرموق الذي عاش في المكسيك لمدة تزيد على ٢٠ عاماً.

تلك هي أهم مساهمات المكسيك حتى الآن في مجال إحلال السلام والاستقرار في هاييتي.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل المكسيك على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

المتكلم التالي هو ممثل النرويج، وأعطيه الكلمة الآن.

**السيد فريدينلونند (النرويج)** (تكلم بالإنكليزية): ترحب النرويج بهذه الفرصة الهامة لتناول مسألة هاييتي وتود أن تعتنم هذه المناسبة للإعراب عن تضامنها مع هاييتي وسكانها. كذلك نود أن نعرب عن دعمنا القوي للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد خوان غابرييل فالديس، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي.

لا تزال الحالة الأمنية في هاييتي تشكل عقبة في طريق استمرار التنمية الديمقراطية والاقتصادية في هذا البلد. وتحتاج هاييتي الآن إلى كل من استعادة الأمن وتفعيل الاستثمار والمعونة لكي تضع الأسس اللازمة لإعادة إعمار البلد وتعزيز سيادة القانون. ومن الضروري في تلك الجهود أن يؤكد المجتمع الدولي التزامه طويل الأجل بمساعدة هاييتي. وفي مواجهة هذه الحالة الصعبة، ينبغي أن نكثف جهودنا بدلا من تحويل اهتمامنا إلى جهة أخرى.

وثمة حاجة ماسة لتشجيع المصالحة الوطنية وتيسيرها في إطار عملية مفتوحة وشاملة. والتدريب السياسي هام لقادة الرأي الوطنيين وغيرهم من الجهات الفاعلة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي ضمنا لاستمرار تعزيز الديمقراطية في هاييتي.

وفي إطار مؤتمر المانحين لهاييتي في تموز/يوليه الماضي، الذي نظمه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، تعهدت المكسيك بالتعاون بما قيمته ٤٠.٠٠٠ دولار في المجالات التقنية - العلمية والثقافية - التعليمية؛ وستستخدم تلك موارد لتسهيل تنقل الخبراء والاختصاصيين بين البلدين. وتشمل طرائق التعاون بناء القدرات وإجراء التقييمات في مجالات مثل الزراعة ومياه الشرب والتدريب على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعناية الطبية والتدريب الدبلوماسي وهندسة صرف الفضلات وإنتاج البذور ومراقبة جودتها.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، تستكشف المكسيك مختلف مجالات التعاون في إطار المجموعة الثلاثية، التي تتألف من المكسيك وفتزويلا وكولومبيا، وفي سياق مجموعة ريو.

وأخيرا، على الصعيد الثنائي، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قام موظفون من المكسيك، بمن فيهم وكيل وزارة الشؤون الخارجية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بزيارة عمل إلى هاييتي بغية إجراء تقييم لمجالات التعاون الممكنة. وحددت مجالات التعاون التالية.

في مجال تعمير الطرق الرئيسية ألزمت المكسيك نفسها بدراسة المساهمة في تمويل وتعمير قطاعات من الطريق الرئيسي بين سان - مارك وغوناييف.

وفي مجال إعادة زراعة الغابات وقعت الأمانة العامة للبيئة في المكسيك ووزارة البيئة في هاييتي على اتفاق أولي للتعاون في مشروعين محددتين هما: التقييم المستمر للموارد الطبيعية المستدامة في النظام الإيكولوجي الجاف لشمال غربي هاييتي وإدارة منتزه لافيسيت الوطني.

وفي المجال التعليمي، قدمت المكسيك مجموعة من ٤٠ منحة دراسية لطلاب المدارس الثانوية الذين يودون الدراسة في بلدنا بدءا من العام الدراسي ٢٠٠٥. وكذلك

الدولي أن يفهم حجم المشاكل التي تكتنف هايتي ويكون صورة واضحة للأزمة التي تؤثر على تلك الدولة الكاريبية.

وتعرب إكوادور عن دعمها الكامل للمؤسسات الديمقراطية الهايتية، وتحدد توجيه النداء الموجه إليها وإلى القيادة السياسية بهايتي وشعبها، الصادر في الجلسة ٤٩١٧ للمجلس في شباط/فبراير ٢٠٠٤، أي قبل عام تقريبا، لإنشاء قنوات للحوار والتفاهم الديمقراطي تتيح لهم حل مشاكل بلدهم المستمرة بالطرق السلمية والتوصل إلى مصالحة وطنية من شأنها أن تعزز جذور الديمقراطية وتقوي الجهود التي يبذلها البلد للنهوض بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف ضمان الرفاه والتنمية المستدامة للأجيال المقبلة في إطار من السلام والتسامح والوثام الوطني.

ومع أن إكوادور تدرك الجهود الجاري بذلها في هايتي لتحقيق استقرار الحالة، وحفظ النظام القانوني والسياسي، وحماية حقوق الإنسان، ومنع نشوب أزمة إنسانية، فهي ترى أنه يجب على المجتمع الدولي في الظروف الراهنة أن يقدم إسهاما أكبر وأكثر حسما في مساعدة مؤسسات ذلك البلد وتعزيزها.

بيد أننا نتفق تماما، كما أبرز وفدي في مناسبات أخرى، مع ما جاء في البيان باسم مجموعة ريو في نطاق لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، من أن السلام لا يمكن أن يدوم بدون تنمية، وأنا يجب أن نكافح الأسباب الكامنة وراء الصراع، وأن تعزيز التنمية وسيادة القانون وإنشاء آليات انتقالية موثوقة للعدالة وتوجيه الاهتمام للاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال في حالات الصراع المسلح، ونجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي، في جملة أمور، على جانب كبير من الأهمية لتوطيد

وقد شاركت النرويج على مدى السنوات الست الماضية في تيسير الحوار السياسي وبناء توافق الآراء. وترى النرويج أنه بإشراك المجموعات السياسية في حوار قائم على القيم والممارسات الديمقراطية يمكن إيجاد مناخ صالح للتنمية الديمقراطية. وتعترم النرويج مواصلة تلك الجهود، في تنسيق وتعاون وثيقين مع الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي. كما ترحب النرويج بالجهود المشتركة الرامية إلى الإعداد لإجراء انتخابات نزيهة ومتسمة بالشفافية في تشرين الثاني/نوفمبر. وتدعم النرويج منظمة الدول الأمريكية والمساعدات التي تقدمها لهايتي دعما كاملا، وقد قدمت لها بعض التبرعات المالية.

وتحافظ النرويج على التزامها إزاء هايتي. وستواصل دعم عمليتي الحوار والمصالحة وسوف يكون من دواعي سرورها أن تنسق مع الآخرين في الاضطلاع بهذه الجهود.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي هو ممثل إكوادور، وأعطيه الآن الكلمة.

**السيد غاليغوس شيريويغا** (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أتقدم لكم يا سيدي بأصدق تماني حكومة إكوادور وشعبها على انتخاب الأرجنتين عن جدارة لعضوية المجلس. وبصفتي ممثلا لعضو سابق من الأعضاء غير الدائمين في المجلس، أعرب عن اغتباط وفدي بمخاطبتكم بوصفكم رئيسا لهذا الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أشكر زميلي وصديقي السفير خوان غابرييل فالديس على الإحاطة الإعلامية التي قدمها وعلى ما يبذله من جهود.

وأود كذلك أن أشكركم يا سيدي على عقد هذه المناقشة المفتوحة الجيدة التوقيت للغاية لكي يستطيع المجتمع

وإكوادور على استعداد للتصدي للتحديات المتعلقة بتحقيق الاستقرار في هايتي وتؤيد الأخذ بالنهج المتعدد الأبعاد في عمليات حفظ السلام. ونحن مستعدون للإسهام في هذه العمليات وفي الأمن العالمي بإشراف الأمم المتحدة، ولكننا نرى أن يبدي المجتمع الدولي مزيداً من الإحساس والتصميم في مواجهة الأخطار التي تتهدد المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية في هايتي. وتزداد أهمية ذلك حين نفكر في أن بلدانا شحيحة الموارد الاقتصادية، مثل إكوادور وغيرها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قد برهنت على التزامها العميق بنجاح بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وذلك بتقديم مساعدتها والإسهام بالأفراد العسكريين تضامناً وتعاوناً مع الدولة الهايتية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي.

**السيد بوفيا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية):** اسمحوا لي في البداية بأن أتوجه بالتهنئة للوزير رافائيل بيلسا ولجمهورية الأرجنتين على مبادرتهما الجيدة التوقيت بعقد مناقشة مفتوحة بشأن هايتي خلال فترة رئاسة الأرجنتين لمجلس الأمن هذا الشهر. وتعلق باراغواي أهمية قصوى على استعداد مجلس الأمن ليعلم على الملأ ويوضح مواضيع توليها جميع الدول الأعضاء أهمية بالغة، لا سيما المسائل ذات الصلة بالأمن وبلاستقرار المؤسسي في البلدان المتأثرة بالصراعات الداخلية.

إن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وفر التأييد اللازم لضمان الانتقال على نحو صحيح وبشفافية إلى الانتعاش المؤسسي والسياسي في جمهورية هايتي، وأدى من ثم إلى تجنب آثار زعزعة الاستقرار في المنطقة. ولذلك نود أن نهنئ السيد

دعائم المؤسسات الديمقراطية في البلدان بعد انتهاء الصراعات.

وترى إكوادور، وهي من المدافعين بثبات عن ميثاق الأمم المتحدة، أننا يجب أن نلتزم جميعاً ببناء السلام. وقد قررت إكوادور أن تشارك في هايتي، إدراكاً منها لمسؤولياتها بوصفها عضواً في هذه المنظمة عن الإسهام على قدر إمكاناتها في إقرار السلام والأمن في أرجاء العالم. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وقعنا على مذكرة تفاهم بالإسهام في القوات الاحتياطية التابعة للأمم المتحدة في هذا البلد الكاريبي الشقيق بإرسال مجموعة تضم ٦٦ مهندسا عسكريا وشاحنات في عملية مشتركة مع شيلي.

وقد أكد مجلس الأمن في القرار ١٥٧٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أن الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة السياسية وإعادة الإعمار الاقتصادي لا تزال العامل الأساسي في استقرار هايتي وأمنها وحث الحكومة الانتقالية على مواصلة إحراز تقدم في تنفيذ إطار التعاون المؤقت، بطرق منها وضع مشاريع محددة للتنمية الاقتصادية، وذلك بالتعاون عن كثب مع المجتمع الدولي وبمساعدة كاملة منه، لا سيما الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وفي الوقت ذاته، حث المجلس المؤسسات المالية ذات الصلة والبلدان المانحة على أن تبادر على الفور بصرف الأموال التي تعهدت بها في المؤتمر الدولي للمانحين بشأن هايتي المعقود في واشنطن العاصمة يومي ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

لذلك يشدد وفدي على روح ذلك القرار ويذكر بالنداء الذي وجهه مجلس الأمن إلى المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة بصرف الأموال المتعهد بها في واشنطن العاصمة على وجه السرعة. وناشدتها بجرارة أن تتعاون بإصرار على تسوية الحالة في هايتي بجميع جوانبها.

وتنمية دائمين لدولها الأعضاء، لا سيما للدول التي شهدت على مدى فترات طويلة إحباط أمانها عندما يتعلق الأمر بتوفير الاستقرار والتنمية المؤسسية لمواطنيها اللازمين لدعم حقهم المشروع في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر ممثل باراغواي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي. أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

**السيد روك (كندا)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب في البداية عن مدى تقدير حكومة كندا لإتاحة الفرصة لها كي تشارك في هذه المناقشة اليوم. هذه المبادرة التي اتخذتها حكومة الأرجنتين تقدم لنا دليلاً إضافياً على التزام تلك الحكومة بإخلاء بقضية إعادة تعمير هاييتي. وتدل مشاركة كثير من كبار الممثلين الحكوميين اليوم من نصف الكرة الغربي ومن أماكن أخرى على الطابع الدولي والأقليمي الحق لهذا العمل التعاوني.

لقد انقضت مدة تقارب السنة منذ أن غادر جين - برتراند أرستيد، الرئيس السابق لجمهورية هاييتي، عندما كان البلد في حالة من الاضطراب وعلى حافة حرب أهلية. وقد أسفرت جهود المجلس - أولاً بإذنه بنشر القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات، وفيما بعد بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي - عن تقديم دعم هام للحكومة الانتقالية في هاييتي ولجهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن وتعزيز المصالحة وبدء العملية الديمقراطية. ونعتقد، أنه يمكن ضمان مستقبل أفضل لجميع الهايتيين، تحت قيادة الأمم المتحدة، باتباع نهج متسق بين الأطراف الفاعلة الوطنية والشركاء الإقليميين والدوليين.

وأود أن أتكلم قليلاً بصفة خاصة عن خوان غابريل فالديس، الممثل الخاص للأمين العام، الذي عمل بكفاءة

خوان فالديس، الممثل الخاص للأمين العام في هاييتي، على إحاطته الإعلامية المفصلة بشأن الحالة الراهنة، التي أشار فيها إلى التقدم الكبير المحرز نحو تطبيع الأنشطة في البلد.

ونعرب عن سرورنا أيضاً لملاحظة مشاركة منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة بنشاط في العملية الانتخابية في هذه السنة، التي سوف تتسم بأهمية بالغة. ولذلك نعرب عن أملنا في أن تحظى تلك العملية أيضاً بدعم قوي من المؤسسات والدول الأخرى، بغية ضمان إجراء انتخابات حرة وشفافة بمشاركة جميع الهايتيين.

وتؤكد الموارد البشرية والمالية التي حشدت حتى الآن لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي رغبة الدول الأعضاء في دعمها الحاسم للتعاون المتعدد الأطراف بغية التغلب على مناخ انعدام الاستقرار والفوضى الذي ساد خلال الأزمة السياسية في هاييتي، وتسبب في أضرار كثيرة وخسائر لا يمكن تعويضها لشعب هاييتي. وتشارك باراغواي في بعثة تحقيق الاستقرار، بتقديمها ضباط أركان. ولكن لأسباب سوقية خارجة عن سيطرتنا، تعين علينا تأجيل نشر القوات إلى الميدان حتى مرحلة لاحقة، بالرغم من أن رغبتنا لا تزال أكيدة وملزمة.

وترحب باراغواي بالبعثة النشطة لعدد كبير من الدول الأعضاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي قدمت استجابة فعالة وحاسمة للأزمة الإنسانية الطارئة المحدقة في بلد من المنطقة. وفي الوقت نفسه، وحسبما استمعنا في هذه المناقشة المفتوحة، لا تزال المساهمات المالية متأخرة. ونحث البلدان المانحة والمؤسسات المالية على تبسيط إجراءات الوفاء بالتعهدات المقطوعة في مؤتمر المانحين الذي عقد في واشنطن في السنة الماضية.

أخيراً، نود أن نسجل التزام باراغواي بمواصلة دعم رسالة الأمم المتحدة ومثلها العليا في سعيها إلى تحقيق استقرار

وستواصل كندا القيام بدورها، حسبما يتبين من مساهمتنا في الوقت الحاضر في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، لا سيما مساهمتنا في عنصر الشرطة المدنية في البعثة. وفي هذا الصدد، نرحب بخاصة بالتعاون المشترك الأخير بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والشرطة الوطنية الهايتية التي دعمت بنجاح استعادة واستدامة حكم القانون والسلامة العامة والنظام العام في هايتي. وتعد هذه العمليات أمثلة ممتازة على نوع التعاون الوثيق الضروري لجهودنا الجماعية الرامية إلى هئية بيئة آمنة ومستقرة. ونعرب عن أملنا في أن تستمر تلك العمليات. بيد أننا نود أن نقول إنه لا يمكن تحقيق أمن حقيقي بدون وضع حد للإفلات من العقاب، وبدون تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو فعال.

(تكلم بالفرنسية)

وتشجب كندا كل انتهاكات حقوق الإنسان. ونحث الحكومة الانتقالية على ضمان اتباع الاجراءات القانونية السليمة وضمان توجيه لوائح الاتهام بصورة رسمية للأشخاص المحتجزين، وفقا للقانون الهايتي. ونرحب بالتحقيق الذي بدأت به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في المزارع المتعلقة بحالات الإعدام بدون محاكمة التي نفذتها الشرطة الوطنية الهايتية. ونحث أيضا على الإنهاء الفوري لممارسة مهام إنفاذ القوانين غير المأذون بها من قبل الجماعات المسلحة.

(تكلم بالانكليزية)

أود أن أتطرق الآن بإيجاز إلى التحدي الذي يمثله التعمير الاجتماعي والاقتصادي. في اجتماع فريق الاتصال، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر، اعتبر المانحون أن بطء صرف الأموال ربما يكون أكبر مشكلة وقد اتفقنا جميعا على إلقاء نظرة استشرافية بغية تقليل الاختناقات وتعزيز الدعم

كبيرة واكتسب ثقة واحترام جميع الأطراف بفضل صراحته ومهارته والتزامه الواضح.

وتود كندا أن تقول إن هايتي تواجه في الوقت الراهن ثلاثة تحديات جوهرية وملحة. يتمثل التحدي الأول في تحقيق الأمن واستدامته وتنفيذ برنامج شامل لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويتمثل التحدي الثاني في ضمان التعمير الاقتصادي والاجتماعي. ويتمثل التحدي الثالث في تعزيز المصالحة الوطنية وبدء العملية الديمقراطية في هايتي. ولئن كانت الجهود اللازمة للاستجابة لهذه المجالات الرئيسية ينبغي أن تبذل على نحو متواز، يبدو من الواضح أنه بدون هئية بيئة آمنة لن يتسنى تحقيق التعمير الاقتصادي والاجتماعي، وستظل المصالحة مجرد أمل ولن يكون بالمستطاع المضي في العملية الديمقراطية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى انتخابات حرة ونزيهة.

وأود أولا أن أتناول بإيجاز تحدي الأمن. ترحب كندا بالجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية الرامية إلى البدء في التصدي لقضية الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الهايتية. ولا تزال تلك المشكلة تخلف آثارا خطيرة على حالة الأمن، لا سيما فيما يتعلق بقدرة الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على التعاون بفعالية في هايتي. وترحب كندا بنوايا وإجراءات الحكومة الانتقالية لهايتي، فيما يتصل بالتصدي لهذه القضية، بما في ذلك من خلال خططها لتشكيل لجنة وطنية معنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولكننا نقول إنه يتعين التصدي لهذه القضية بوصفها مسألة تتسم بأهمية عاجلة. ونقول أيضا إنه، فيما يتعلق بإعادة إدماج أي عضو من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الهايتية في الشرطة الوطنية الهايتية أو في أي جهاز أمني آخر، لا بد من إجراء فحص دقيق وشامل واتباع إجراءات التدريب، لضمان أن تكون هذه العملية شفافة وخاضعة للمساءلة وفعالة.

أجل تحديد العقبات التي تعترض طريق التنمية. ولقد حددنا بالفعل مجالات من قبيل بناء القدرات، والتمويل المستدام لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإشراك المواطنين الهايتيين الموجودين في الشتات، كمجالات تستحق اهتماما خاصا. ويرحب الفريق بفرصة العمل مع مجلس الأمن في معالجة الوضع في هايتي، وتحقيقا لهذه الغاية يأمل الفريق أن يتم قريبا تنظيم إرسال بعثة مشتركة إلى هايتي.

إن رئيس الوزراء مرتين عندما تكلم في هايتي وفي مؤتمر مونتريال المعني بالهايتيين في الشتات في كانون الأول/ديسمبر شجّع جميع الهايتيين على نبذ العنف والمشاركة في عملية مصالحة وطنية موسعة وأصيلة. وقد وعد أيضا بتقديم الدعم الكندي لإعادة إرساء الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ويسرنا أن نشير إلى أنه في هذا الأسبوع تعهدت كندا بتقديم ١٧ مليون دولار دعما للعمليات الانتخابية في هايتي، من أجل مساعدة المجلس الانتخابي المؤقت على الوفاء بولايته. ولكن نجاح الانتخابات لا يقتضي تهيئة الظروف التقنية فحسب، بل أيضا تطوير السياق السياسي المناسب. وهذا السياق لا يمكن أن يتم إلا من خلال حوار وطني صريح ومباشر بين كل قطاعات المجتمع الهايتي والأحزاب السياسية الرئيسية، بما في ذلك حزب فانمي لافلاس.

وإننا نعتبر أن الحوار الوطني له أهمية أساسية في تعبئة جميع الهايتيين من أجل استعادة النظام الديمقراطي وإعادة البناء والتنمية المستدامة للبلد. ونرحب بالالتزامات الأخيرة التي أعلنها رئيس الوزراء لاتورت، بأن يعمل كل ما يلزم من أجل الشروع في هذه العملية. ونحث جميع الفاعلين السياسيين على نبذ العنف والمشاركة بشكل كامل في هذه العملية.

لبناء القدرات في الوزارات التي تحتاج إلى المساعدة. وثمة حاجة ماسة إلى الإسراع في تحديد أربعة أو خمسة مشاريع ذات أولوية لتحقيق نتائج سريعة تمس إليها الحاجة على أرض الواقع. ونعمل بجد مع الحكومة الانتقالية ومع شركائنا بغية تحديد الحلول.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر، قدمت الوكالة الإنمائية الكندية الدولية ١٦ مليون دولار كندي إلى الحكومة الانتقالية في هايتي لمساعدتها على دفع المتأخرات المستحقة عليها للبنك الدولي. وبدفع تلك المتأخرات، يصبح بإمكان الحكومة الانتقالية الحصول على أشكال جديدة من الدعم المالي يقدمها البنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جزءا من هذه المساهمة سوف يذهب إلى تشييد خط للسكك الحديدية في بورت - أو - برينس، وهو مشروع بارز جدا يشترك في تمويله اللجنة الأوروبية ويتم تنفيذه بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وسوف يسمح هذا المشروع بفتح منفذ للخروج من بورت - أو - برينس من ناحية الجنوب وبإيجاد فرص عمل في المنطقة المتاخمة، وهي منطقة فقيرة في العاصمة تقطنها الفئات المحرومة.

ومن الواضح أنه يجب، على وجه السرعة، بعمل الكثير لإعادة بناء هايتي، وما زالت كندا تدرك أن التزامنا يجب أن يستمر على المدى الطويل.

ونحن سعداء بأن نترأس الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سوف يدرس التحديات الإنمائية التي تواجهها هايتي. وإن ذلك الفريق الملتزم، الذي يتضمن إسبانيا، والبرازيل، وبنن، وترينيداد وتوباغو، وشيلي، وكندا، وهايتي، يعمل بنشاط مع الحكومة الانتقالية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والمؤسسات المالية الدولية ومع الممثل الخاص من

الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، السيد خوان غابرييل فالديس - وهو صديق عزيز قام بتمثيل بلاده، شيلي، هنا في الأمم المتحدة - على جهودهم الدؤوبة وتفانيهم في استعادة السلم والأمن وتعزيز العملية السياسية في هايتي.

كما نود أن نشيد بالجهود التي بذلتها القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات في هايتي والمكونة من وحدات من فرنسا وكندا والولايات المتحدة والتي تحملت مسؤولياتها بروح مهنية عالية.

إن هايتي بلد قدم إلى البلدان الناطقة بالفرنسية والعالم بأسره كثيرا من الفنانين والشعراء البارزين. وهايتي بلد ثري بثقافته العظيمة الحيوية، ولكنه أيضا لسوء الحظ وقع ضحية للمواجهات ودوائر العنف التي قطعت أوصاله وحرمته من الوسائل اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعبه ولمواجهة تحديات التنمية المستدامة - وهذا الوضع زادت من تفاقمه الكوارث الطبيعية.

وفي نيسان/أبريل قامت منظمنا بمناشدة البلدان الأعضاء أن تدعم العملية الانتقالية السياسية بالمساهمة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي التي أنشئت بموجب القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤). ولم تتردد المملكة المغربية في الاستجابة لتلك المناشدة. ففي تموز/يوليه، قررنا بالفعل، بالتعاون الوثيق مع مملكة إسبانيا، وهي بلد مجاور ملتزم أيضا باستقرار وأمن منطقة البحر الكاريبي، أن نشارك في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بوحدة عسكرية ميدانية.

وبالنسبة للمغرب فإن الأمر يتعلق بالعمل من أجل ضمان نجاح بعثات الأمم المتحدة بحيث يمكن هئية كل الظروف لاستئناف العملية الدستورية العادية في هايتي

ولقد تعهدت كندا بتقديم ما يزيد على ١٨٠ مليون دولار على مدى سنتين لإعادة البناء في هايتي. وإننا نعلم أنها مهمة هائلة، وأنها سوف تكون مكلفة. ولكن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يتخلى مرة أخرى عن الشعب الهايتي. إن كندا تود أن تساعد على بناء مجتمع مستقر وديمقراطي ومزدهر في هايتي. ونحن على استعداد لكي نواصل العمل مع الحكومة الانتقالية والأمم المتحدة وشركائنا الدوليين الآخرين من أجل تحقيق هذه الغاية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** المتكلم التالي ممثل المغرب، الذي أعطيه الكلمة.

**السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية):** اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم لمجلس الأمن. وأنكم معروفون جيدا نظرا لما تتصفون به من دبلوماسية كبيرة والتزام تجاه السلام في قارتكم، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي وهايتي. وإننا مقتنعون بأنه تحت القيادة الممتازة للسفير سيزار مايورال سيقوم الفريق الأرجنتيني بالوفاء بالتزاماته على أكمل وجه. ولقد بدأ بالفعل القيام بذلك، بما يشعرون جميعا بالارتياح.

كما أود أن أهنئ جميع الأعضاء الجدد في المجلس وأن أشيد بالعمل الإيجابي والمثمر الذي قامت به الرئاسة الجزائرية خلال الشهر الماضي.

إننا نرحب بمبادرتكم، سيدي الرئيس، إلى عقد هذه المناقشة العلنية حول الوضع في هايتي. فهذه المسألة توليها المملكة المغربية أهمية قصوى، وعلى ضوء علاقات التعاون الطويلة التي تربطنا بذلك البلد الصديق، الذي نلتزم التزاما شديدا بأمنه واستقراره، وورغبتنا - التي تشاطرونها، سيدي - في التنمية المتسقة لمنطقة البحر الكاريبي.

وقبل أن أتناول الوضع في هايتي، أود أن أشكر الأمين العام السيد كوفي عنان، ومثله الخاص ورئيس بعثة

والتشغيل الكامل للسلطات الحكومية في إطار سيادة القانون.

ويحدونا أمل صادق أن تتم على وجه السرعة استعادة الظروف الأمنية في البلد حتى تتمكن الحكومة

الانتقالية من إجراء الانتخابات هذا العام. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ما زالت الوحدة المغربية تعمل وتضطلع

بمسؤولياتها على نحو كامل في إطار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وبالمثل فإن القوات المغربية

والإسبانية ما زالت تتعاون بنجاح كبير منذ حلت محل الكتيبة الشيلية التي كانت في فورت ليبرتي وفي تيرير روج

في شمال شرقي هايتي. فهي تسيطر الآن على نقاط العبور الرئيسية على الحدود مع الجمهورية الدومينيكية، وتعمل من أجل القضاء على تهريب الأسلحة والاتجار بها.

ويسعدنا أن المساهمات العديدة المقدمة إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قد مكنتها من أن تبلغ كامل قوتها، حسبما أذن بها مجلس الأمن، وأن تنتشر في جميع أنحاء البلد مما يضمن لها وجودا دائما. ونود هنا، أن

نشيد بالقيادة الفعالة والمحترمة جدا التي تمارسها البرازيل بكفاءة عالية. ويوضح التقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (البعثة)، المؤرخ في

١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، مسارات التقدم الرئيسية في تفكيرنا وفي الجهود المبذولة ليتسنى للمنظمة أن تقود العملية الانتقالية الجارية في هايتي إلى خاتمة ناجحة.

ويحدونا خالص الأمل أن تواصل الحكومة الانتقالية - بمساعدة البعثة بالطبع - دونما إبطاء برامجها لتزج السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي ينبغي أن تفضي إلى

إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بتزج السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي أوصى بها الأمين العام. ويعد نزع سلاح المجموعات المسلحة، برأينا، شرطا لازما لاستعادة الاستقرار

وإذ تبدأ هذه السنة الجديدة، نعرب عن الأمل بأن تتقدم الحكومة الانتقالية وكل الأطراف المعنية نحو السلام، بمساعدة البعثة، في إطار الولاية التي حددها مجلس الأمن.

وإننا على اقتناع بأن الوثام السياسي، إذا استعيد، سيقود كل الهايتيين إلى تعبئة أنفسهم من أجل تنمية وازدهار بلدهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

ويؤيد بلدي كل الجهود التي يبذلها شعب هايتي للتغلب على التوترات القائمة والدفع قدما بعملية الحوار والمصالحة الوطنية، فضلا عن جهود الجماعة الكاريبية لإيجاد حل سلمي عادل لحالة هايتي. وهذا الحل لن يتحقق إلا بالنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد وتطوير موارده البشرية وبنية التحتية. ومن الجوهري أن يزيد المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية من مساهماتها والتزامها الدائم تجاه هذا البلد الكاريبي. ونأمل أن توحد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجموعه جهودهما لتحقيق ذلك الهدف وأن يتم الوفاء بالتعهدات المقطوعة في مؤتمر المانحين الدولي.

وأعضاء المجلس أيضا يجب أن يعملوا على ضمان أن نحقق ذلك الهدف. فالتركيز على ما يسمى بالمشكلة الأمنية في هايتي، من دون إيلاء الاعتبار لحقيقة أنه لن يفضي إلى السلام والاستقرار في ذلك البلد الكاريبي المعذب إلا التنمية والتقدم، إنما ينم عن قصر نظر ونظرة غير واقعية تقود في القريب العاجل إلى الفشل. فمن دون التضامن لن يتحقق بالكامل واجب المجتمع الدولي والتزامه بسيادة هايتي واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

إن التعاون الذي استمر بلا انقطاع بين كوبا وهايتي على مر السنين يبين مقدار ما يمكن إنجازه لذلك البلد عن طريق التعاون والمساعدة الإنمائية. وتتعاون كوبا مع هايتي في شتى القطاعات، وتولي الأولوية العليا لقطاع العناية الصحية. فم منذ أكثر من خمس سنوات من التعاون الطبي، عمل ١٩٠٩ من الكوبيين الإختصاصيين في العناية الصحية في هايتي. وقد يسر عملهم ما يقرب من ٦ ملايين استشارة طبية. وأجروا ٧٥٦٠٠٠ تلقيح ضد الأمراض، وساعدوا في ٥٢٠٠٠ ولادة وأجروا ٧٥٠٠٠ عملية جراحية. وتلك الأعمال مجتمعة مكنتنا من إنقاذ أرواح أكثر من ١٢٠٠٠٠ شخص.

**السيد ريكيخو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية):**

بادئ ذي بدء أود أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن ارتياح الوفد الكوبي لحضوركم جلسة مجلس الأمن اليوم، وأن أشرك جميع الذين تقدموا بتهنئة الجمهورية الأرجنتينية على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر.

إن هايتي، مهد النضال التحرري ضد الاستعمار في أمريكا وأول جمهورية مستقلة سوداء في نصف الكرة الغربي، أصبحت اليوم بلدا مر به المجتمع الدولي وخلفه وراءه ونسيه. إنها تعاني بسبب فقرها؛ وتعاني من تخلف بنيوي مزمن؛ وهي غارقة في العنف والأزمات السياسية الدائمة التي ليست غريبة على المصالح الأجنبية ونزعة التدخل المتواصل التي اتسم بها تاريخ الجمهورية المضطرب. إنها تنهار بسبب الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية المتعاقبة والدمار الإيكولوجي لبيئتها المتدهورة. وقد كانت سنة ٢٠٠٤ سنة مأساوية بشكل استثنائي لشعب هايتي الشقيق.

وكوبا، التي تشعر باتحاد تاريخها وثقافتها مع مصير شعب هايتي، ما زالت ترقب التطورات في هايتي باهتمام وقلق. وبلدنا، الذي جعل من التعاون الداعم غير المشروط ركنا من أركان علاقته مع شعب هايتي، يؤمن بأن تقديم مساهمة هائلة بالموارد المالية والبشرية للتأهيل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق المصالحة الوطنية بين أبناء هذا الشعب الشقيق إنما هو واجب لا مفر منه يقع على عاتق المجتمع الدولي.

لا شك أن هايتي مثال من أوضح الأمثلة على العواقب الكارثية المترتبة على النظام الدولي الحالي بالنسبة للبلدان الأقل نموا، لا سيما في حالة بلد اضطر إلى تحمل أكثر من ٢٠٠ سنة من أشد أشكال الاستعمار والاستغلال والتدخل السافر.

نشر ٢٠٠ جندي إضافي قبل بضعة أيام، ومن المنتظر أن تصل الفرقة الجديدة إلى هاييتي في أوائل شباط/فبراير.

وهكذا تشارك أوروغواي في جهود الأمم المتحدة في هاييتي، ليس لفرض حلول للمشاكل السياسية التي تعصف بذلك البلد المنهك، ولكن لمساعدة شعبه وسلطاته على إيجاد حلول لها.

وتتحمل الحكومة الانتقالية المسؤولية الرئيسية عن قيادة البلد نحو إنشاء وتعزيز الدولة على أساس سيادة القانون وفعالية المؤسسات الديمقراطية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا مورست هذه القيادة وفقا للمبادئ الديمقراطية، وبما يضمن الاحترام التام لحقوق الإنسان. ونذكر هنا بالنداء الذي وجهه مجلس الأمن في قراره ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٥٧٦ (٢٠٠٤)، خاصة فيما يتعلق بإطلاق سراح المحتجزين لأسباب سياسية بحتة ولم توجه إليهم أية اتهامات، وضرورة منع الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان.

إن الاتفاق الموقع مؤخرا بين بعثة تحقيق الاستقرار وحكومة هاييتي من أجل الانتخابات العامة هذا العام، وكذلك التعهدات التي قدمتها كندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بتمويل تلك الانتخابات، تمثل أنباء سارة جدا وتثبت بوضوح أن عملية تحقيق الاستقرار ماضية في مسارها.

كما يجب أن نعجل بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولذلك نأمل أن تنتهي الحكومة الانتقالية من وضع الإطار القانوني المنظم لتلك العملية. ويجب كذلك وضع وتنفيذ برامج إثنائية بعيدة المدى.

ومع ذلك، نعتقد أنه نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي يعيش في ظلها أغلب السكان، يجب إعطاء الأولوية للبرامج القصيرة المدى والمصاغة من أجل

ورغم الحالة الحرجة السائدة في ذلك البلد لم يغادر المتطوعون الكوبيون مواقعهم، وتمسكوا بحزم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهاييتي. ولواؤنا الطبي على وجه الخصوص، المؤلف من ٤٩٢ عاملا في مجال الرعاية الصحية ويعمل في كل الوزارات العشر في ذلك البلد، مثال على التعاون التريه، حيث أنه ينقذ أرواحا في أحلك الظروف.

ويتجاوز تعاون كوبا مع هاييتي حدود المساعدة الطبية المباشرة. فهو يشمل التدريب المستمر الذي يهدف إلى بناء القدرات على المدنيين القريب والمتوسط. ولقد شارك في تلك البرامج أكثر من ٣٠٠٠ شخص، ويوجد اليوم ٨٨٩ طالبا من هاييتي في كوبا، ٦٠٦ طلاب منهم يدرسون عندنا في كلية الطب الأمريكية اللاتينية.

وأود أن أعيد التأكيد مرة أخرى على العزم التام لشعب وحكومة كوبا على مواصلة الإسهام، بكل الوسائل المتاحة لنا، في تحقيق حل سلمي وعادل ودائم للحالة في هاييتي.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل كوبا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى بلدي.

المتكلم التالي ممثل أوروغواي، وأعطيه الكلمة.

**السيد باوليفيو** (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إن أوروغواي، وهي من المساهمين العشرة الرئيسيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كانت قد استجابت بسرعة للنداء الذي صدر من أجل الإسهام بأفراد في بعثة تحقيق الاستقرار في هاييتي، من خلال إرسال حوالي ٦٠٠ فرد من الجيش والشرطة، كانوا من أوائل الذين تم نشرهم. وأوروغواي الآن ثالث أكبر مساهم بقوات في هذه البعثة.

وقررت حكومتنا مؤخرا زيادة حجم فرقته العسكرية في هاييتي. إذ أعطى برلمان أوروغواي موافقته على

الأفراد والمؤسسات المنخرطين في هذا الجهد. ونحن واثقون بأنه تحت قيادة السيد خوان غابرييل فالديس - الذي نشكره على تقديم تقريره هذا الصباح - سيكفل هذا الجهد بالنجاح في نهاية المطاف.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** المتكلم التالي ممثل بوليفيا، وأعطيه الكلمة.

**السيد كيروغا (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية):** سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أرحب بحضوركم هذه الجلسة وحضور الوزراء القادمين من البرازيل والجمهورية الدومينيكية وشيلي وغيانا وهايتي، وكذلك الممثل الخاص للأمين العام لهايتي والأمين العام بالنيابة لمنظمة الدول الأمريكية.

وأود أن أهنئ جمهورية الأرجنتين وأن أهنئكم أنتم شخصياً، يا سيدي، على المبادرة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن، التي ستسهم بلا شك، كما كان الحال في مناسبات أخرى، في تحقيق فهم أكبر للحالة في هايتي، وستزيد وعي المجتمع الدولي بالأهمية القصوى التي تعلقها منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على دعم عملية تعزيز مؤسسات هايتي وحكم القانون هناك.

إن القلق يساورنا لأن هذه الجمهورية الكاريبية الشقيقة لم تتمكن بعد من التغلب على الأزمات المتكررة التي تبثلي بها، والتي تتسم بمشاكل سياسية واجتماعية وإنسانية واقتصادية ومالية وأمنية معقدة أبقّت على أغلبية سكانها خارج العملية الإنمائية.

ورغم الجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٨، لم يتيسر دعم مبدأ الشرعية الديمقراطية في هايتي لأكثر من فترات زمنية قصيرة.

وبالنظر إلى الدروس المستخلصة من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عام ١٩٩٤، ونظراً

التلبية الفورية لاحتياجات شعب هايتي الأساسية من غذاء وسكن وخدمات أساسية.

وينبغي في هذه المرحلة تركيز الجهود على خفض الفقر المدقع الذي يتلى به شعب هايتي. ويجب أن نتذكر أن هايتي في مؤشر التنمية البشرية ترتيبها ١٥٣. وهايتي بلد يبلغ فيه نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٤١٥ دولاراً، ويفتقر سكانه إلى الموارد الأساسية اللازمة للبقاء بالحد الأدنى من الكرامة. وفي مثل هذه الظروف، يبدو تطبيع الحالة السياسية والأمنية على أقل تقدير مهمة بالغة الصعوبة، إن لم تكن مستحيلة - ما لم يطرأ تحسن كبير في الإطار الاجتماعي - الاقتصادي الذي يقدم من خلاله المجتمع الدولي المساعدة.

وإذا رافق وجود بعثة الأمم المتحدة مساعدة مادية تحقق تحسناً طفيفاً في الأحوال المعيشية، سيزيد ذلك ثقة الشعب بالبعثة واستعداده للتعاون، وهو ما يسهل عمليات المصالحة ونزع السلاح والتسريح. ولهذا نرى أهمية كبيرة في تزويد البعثة بالقدرات التي تحتاجها من أجل التنفيذ السريع لمشاريع قصيرة المدى وذات تأثير ملموس على السكان، وهو ما اقترحه الأمين العام في آخر تقرير له عن بعثة تحقيق الاستقرار.

وأود أن أعرب عن ارتياحنا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الداعي إلى تنشيط فريقه الاستشاري المخصص لهايتي، ونأمل أن يساعد عمله على تعزيز إنعاش ذلك البلد. ويتعين على الفريق الاستشاري أن ينسق عمله مع المجموعة الأساسية التي أنشأها مجلس الأمن في الفقرة ٥ من قراره ١٥٤٢ (٢٠٠٤) بغية تفادي أية ازدواجية في العمل.

إن مهمة استعادة النظام والأمن في هايتي وتهيئة الظروف المؤاتية لتنميتها مهمة ذات نطاق هائل تستلزم موارد بشرية ومالية كبيرة وكذلك المثابرة والتفاني من جميع

وأؤكد أيضا على أهمية المعلومات المفيدة للغاية التي تشاطرها مع المجلس المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وفيما يتعلق بالعمل الإنساني، نحن نتفق مع التقرير على أنه من المهم أن تثبت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي فعاليتها من خلال أعمال تعود بفوائد ملموسة على السكان. وذلك أمر حساس بصورة خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية حيث أن أغلبها عرضة للخطر من الكوارث الطبيعية، كما ظهر بصورة مأسوية.

وإضافة إلى ذلك، ما من شك في أن الأمن - المطلب الأساسي لحماية عملية الانتقال السياسي التي تفضي إلى ديمقراطية تشاركية وشاملة لجميع قطاعات المجتمع - أحد أهم التحديات التي تواجه البعثة في عملها لدعم الحكومة الانتقالية، وهو لا يتعلق باستعادة ثقة السكان فحسب ولكن أيضا ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تشهد بالتزام المجتمع الدولي، وخاصة التزام منطقتنا بكاملها، تجاه شعب هايتي. وضمن نجاح البعثة يمثل تحديا ومسؤولية لا مفر منهما لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مهمة إقامة منطقة حقيقية للسلام والتنمية في إقليمنا.

ونحن نؤكد من جديد دعم بوليفيا لهايتي في جهودها، ونهيب بالمجتمع الدولي بأسره أن يواصل تعاونه الحاسم والطويل الأجل، الذي سيمكن البعثة من تنفيذ ولايتها بالكامل.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي هو ممثل هندوراس، وأعطيه الكلمة.

**السيد سوازو** (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أحاطب المجلس تحت قيادتكم المقتردة، سيدي الوزير. ونحن نشكر على وجه الخصوص وفد الأرجنتين على

لخطورة وإلحاحية الوضع، أيد وفد بوليفيا العام الماضي القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤)، الذي أجاز بناء على طلب من حكومة هايتي المؤقتة نشر قوة متعددة الجنسيات في أراضي ذلك البلد، وطلب إلى الأمين العام أن يبدأ الإعداد لقوة تحقيق استقرار - أي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي - التي تحققت فعليا من خلال القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤) في إطار الفصل السابع.

ونلاحظ مع الأسف تدهور الحالة الأمنية والزيادة المطردة في التوتر في المناخ السياسي كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2004/908) الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ونحث الحكومة الانتقالية على الاستمرار في متابعة التدابير الرامية إلى استعادة العملية الديمقراطية، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون في جمهورية هايتي.

ويصف تقرير الأمين العام التقدم المحرز في نشر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وأنشطة قواتها المختلفة، بما في ذلك القوات التابعة لبلدان أمريكا اللاتينية التسعة التي أسهمت بموظفين وقوات عسكرية وشرطة مدنية ودرت وحدات للشرطة.

ونلاحظ مع الارتياح أن أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة قد نفذت بطريقة إيجابية، من خلال توقيع مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بشأن المساعدة الانتخابية في هايتي ومن خلال الاتصالات القائمة مع الجماعة الكاريبية لتقييم المساعدة الانتخابية التي سيسهم بها أعضاؤها في دعم جهود المصالحة والإنعاش التي يبذلها شعب هايتي.

وأود أن أعرب عن شكرنا للممثل الخاص للأمين العام في هايتي، السيد خوان غابرييل فالديس، على إحاطته الإعلامية وللسيد لويجي إيناودي، الأمين العام بالنيابة لمنظمة الدول الأمريكية، على المعلومات والآراء القيمة التي قدمها.

ومرور عقد من الزمن والطابع التكراري للحالة اليوم يبدو مشبطا للهمم. ولكن من المستحسن أن نبرز العناصر الإيجابية ونعلن أننا لن ننسى شعب هايتي. وسنسعى إلى إيجاد أفضل صيغة لعلاج مشاكله ومساعدته على تحقيق الإنعاش السياسي والاجتماعي - الاقتصادي. والأهداف الإنمائية للألفية واحدة فيما يخص الجميع، ولكن لا يملك الجميع نفس الموارد والوسائل لتحقيقها. ولذلك يقودنا عقد هذه الجلسة إلى تصور فرصة جديدة وأمل متجدد لهايتي.

يقول تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2004/908) بصورة لا لبس فيها

”[في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، قرر المجلس أن] يصوت الهايتيون في الانتخابات المحلية يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ستجري الجولة الأولى من الانتخابات الوطنية (الرئاسية والتشريعية)، مع خيار تنظيم جولة اقتراع ثانية“ - إذا اقتضت الضرورة، حسب فهمنا - ”في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥“.

ويضيف التقرير قائلاً

”ووقعت مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بشأن المساعدة الانتخابية لهايتي، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر و٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤“.

ويبدو أن الساحة السياسية تغدو الآن أكثر صفاء، ونأمل أن يتسنى الامتثال للجدول الزمني دون انتكاسات.

وفيما يتعلق بالمشاكل الإنسانية، فإن الحالة مختلفة جدا. ففي ذلك الصدد، نوجه مناشدة خاصة إلى المجتمع الدولي فيما يتعلق بضعف البيئة والحاجة إلى استمرار

القرار الحكيم بعقد هذه الجلسة العلنية للمجلس بشأن الحالة في هايتي، البلد الشقيق الذي تربطه بهندوراس علاقات صداقة وتعاون ممتازة. فم منذ إنشاء الأمم المتحدة جلسنا نحن وهايتي جنبا إلى جنب، كما نفعل على هذه الطاولة.

ونحن نرحب بالاهتمام الذي زدتم منه كثيرا منه، سيدي، فأفصى إلى مشاركة وزراء خارجية البرازيل وشيلي وبربادوس والجمهورية الدومينيكية؛ والممثل الخاص للأمين العام لهايتي، السيد خوان غابرييل فالديس؛ والأمين العام بالنيابة لمنظمة الدول الأمريكية، السيد لويجي إينداودي. ونرحب مع التفاؤل الخاص بالرسالة التي نقلها إلى المجلس وزير خارجية هايتي.

إن مشاركة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي قبل إنشاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي في عام ١٩٩٣، والبعثات اللاحقة التي أفضت إلى بعثة الأمم المتحدة الحالية لتحقيق الاستقرار في هايتي، تدعونا إلى التذكير بمشاركتنا في مناقشات المجلس بشأن ضرورة استعادة النظام الديمقراطي والدستوري في ذلك البلد الشقيق. وفي تلك المناقشات كانت الأرجنتين وهندوراس، العضوان في المجلس آنذاك، مليئين بالتفاؤل والأمل. وبعد مرور عقد من الزمن، ونحن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، نفهم كيف يمكن أن تكون صعوبة تحقيق بعض الأهداف، مهما كانت تبدو بسيطة.

وفي ذلك الوقت، عرضت هندوراس مسألة الحالة الإنسانية في هايتي في الجمعية العامة. وتوبعت المسألة على النحو الواجب حتى تقرر مناقشة البند كل سنتين، ثم نسيت عمليا. وفي المرتين اللتين نظرت فيهما الجمعية العامة في البند لم يكن هناك قرار ولا مناقشة بشأن الحالة الإنسانية في هايتي. فالاجتماع الدولي يتحمل شظرا من اللوم.

السلفادور بمبادرتكم بالدعوة إلى عقد مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن الحالة في هايتي. ونتهز هذه المناسبة أيضا للإعراب عن ثقتنا بالقيادة الدبلوماسية للأرجنتين في توجيه شؤون المجلس.

وتولي حكومة بلدي أهمية كبيرة لهذا الموضوع، ليس فقط بسبب آثاره في السلم والأمن الإقليميين، ولكن أيضا بسبب المأساة الإنسانية والحاجات الماسة للمجتمع المدني الهايتي في الوقت الحاضر. إن الانسجام الاجتماعي الذي يطمح إليه يتطلب تحقيق التقدم صوب الإنشاء والتوطيد التالي للمؤسسات الديمقراطية التي يمكنها أن تحسن الظروف المعيشية وتقوي سيادة القانون.

توفر هذه المناقشة فرصة لإعادة بيان إرادة السلفادور السياسية على مواصلة الإسهام، في حدود إمكانياتنا، في عملية تحقيق التثبيت التي يقوم بها في هايتي المجتمع الدولي والحكومة الانتقالية. هذه العملية تحدث في سياق عمل المجتمع الدولي في السياق العالمي المتعدد الأطراف للأمم المتحدة عن طريق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق التثبيت في هايتي، وأيضا في السياق الإقليمي، من خلال منظمة الدول الأمريكية، والجماعة الكاريبية ومجموعة ريو. هذه العملية يجب أن يستمر توطيدها.

ونود أن نتهز هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام على مساعيه وقيادته في هذه العملية.

تشاطر السلفادور قلق الحكومة الانتقالية لهايتي حيال الحالة الأمنية المتردية، وبخاصة في بورت - أو - برينس، والمناخ السياسي المتوتر الناجم عن ذلك. ووجود مجموعات مسلحة، واعتزام بعض منها لمواجهة الحكومة الانتقالية بيقين من التهديدات الرئيسية للسلم والأمن في هايتي. ويحدو وفد بلدي الأمل في أن تسهم التدابير التي اقترحتها الحكومة الانتقالية في تخفيض مستويات العنف وفي تشجيع نشوء

المساعدة الدولية، على نحو ما عبرت صحيفة نيويورك تايمز مؤخرا، بعد انقضاء الفترة التي تضع فيها وسائل الإعلام الحالة في الصفحة الأولى. ويجب على المجتمع الدولي ألا ينسى التزاماته الطويلة الأجل عندما لا تعود الحالة مادة للأخبار، وعلى وجه الخصوص، عندما يواجه بالقيود التي تظهر دائما عند تنفيذ تلك الالتزامات.

وتقرير الأمين العام واضح فيما يتعلق بالخراب والدمار الذي لحق بالبيئة بسبب الفيضانات الأخيرة في هايتي، ولكن ذلك لم يعد اليوم مادة للأخبار. ومن المفجع أن كارثة طبيعية أخرى لم يسبق لها مثيل ضربت البلدان الشقيقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - ونحن نعرب عن تضامنا مع تلك البلدان. وهي قد جعلتنا ننسى بسرعة الألفي شخص الذين ماتوا والثلاثين ألفا الآخرين الذين تضرروا في هايتي.

وتضررت هايتي أيضا ضررا بليغا من الأمراض الوبائية مثل الإيدز. ويمكن بذل جهد إضافي في مجال التعاون لتعزيز برامج العناية الصحية في البلد. ونحن نوجه مناشدة إلى المجتمع الدولي في ذلك الصدد.

إن لهايتي مكانة خاصة في تاريخ المجتمع الدولي، ولا سيما في أمريكا اللاتينية. فقد كانت من أولى الأراضي المكتشفة. وحققت استقلالها في عام ١٨٠٤، وفي عام ١٨١٦ منحت ملامدا ودعما غير مشروط محرر أمريكا، سيمون بوليفار. وبالتالي نحن مدينون للجمهورية الشقيقة. وتعرب هندوراس عن تضامنها في هذه الأوقات الصعبة وترفع صوتها عاليا حتى لا ينسى الشعب الهايتي مرة أخرى.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي هو ممثل السلفادور، وأعطيه الكلمة.

**السيدة غالاردو** (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أعرب عن ارتياح حكومة

أن يسهم على نحو فعال في عملية الحوار والمصالحة الوطنية. وهنا قد تكون تجربة السلفادور مفيدة لهايتي، وسنضعها تحت تصرفها بأي شكل وطرائق ذات فائدة ومتفق عليها. وفي هذا السياق مما يبعث على رضا وفد بلدي توقيع مذكرة التفاهم في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية على المساعدة الانتخابية لهايتي. وهو يورد المسؤوليات الواقعة على كل طرف وينشئ لجنة للتعاون الانتخابي لضمان فعالية واتساق المساعدة التي ستقدم.

وبالإضافة إلى خطورة الحالة السياسية من المهم بالنسبة إلينا أن نقر بالأثر السلبي للكوارث الطبيعية وخصوصا الفيضان الذي حدث في جنوب هايتي في أيار/مايو ٢٠٠٤ وأيضا الأمطار الغزيرة الجارفة في أعقاب العاصفة الاستوائية جين في أيلول/سبتمبر من نفس السنة. ومما لا ينكر أن الحاجة إلى توفير استجابة فورية للكوارث كانت تحديا آخر لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق التثبيت في هايتي التي تعين عليها أن تعيد مؤقتا نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في غونيفيس لدعم القوات الأرجنتينية في توفير الأمن في مواقع التوزيع ومستودعات السلع والقوافل الإنسانية. ويرى وفد بلدي أن استجابة المجتمع الدولي كانت ممتازة وفعالة. بيد أن ضعف هايتي الظاهر حيال الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى مهام إنمائية أخرى تنتظر الإنجاز، تحد مضاعف للسلطات الوطنية والمجتمع الدولي. ويجب ألا ننسى أن التثبيت السياسي يجب أن يرافق تعزيز القدرة الوطنية على مواجهة التحديين في نفس الوقت.

وفي هذا الصدد تقرر حكومة السلفادور بالتزام مجموعة ريو بالتنسيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأمريكي والبلدان المانحة لضمان الدفع الفوري للأموال والموارد المتعهد بها لتحقيق الاستقرار في هايتي. ويسرنا أيضا القرار الذي اتخذته المجلس الاقتصادي

مناخ سياسي موات للتسامح والحوار والمفاوضات. وكما يدرك المجلس فإن حكومة السلفادور مقتنعة بأن هذه هي الأدوات اللازمة للسعي إلى السلام وتوطيده. وقد أثبت تاريخنا ذلك.

إن جهود التنسيق التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق التثبيت في هايتي مع الشرطة الوطنية في بورت - أو - برينس من أجل استعادة ثقة السكان بقدرات الشرطة الوطنية الهايتية قد اتضح أنها ممارسة فعالة لتحقيق التقدم. وفي هذا السياق من المهم بذل جهد أكبر لتعزيز اللجنة الوطنية المعنية بتزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. ويجب علينا أن نذكر بأن ذلك كان، في عملية بناء السلام في السلفادور، خطوة ضرورية أولاها المجتمع الدولي قدرا كبيرا من الأهمية.

وفيما يتعلق بمكون الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق التثبيت في هايتي تنظر حكومة السلفادور، بطلب من الأمم المتحدة، في إدراج إمكانية إتاحة مزيد من ضباط الشرطة، وخصوصا النساء، في الجهد الدولي العام وبالترافق مع بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وحكومة السلفادور على اقتناع بأن تحقيق التثبيت وبناء السلام في هايتي يجب أن يكونا قائمين على أساس تشجيع الحوار والمصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، مما يسرنا التقييم الإيجابي الذي وفره السيد خوان غابرييل فالديس، الممثل الخاص للأمين العام، نتيجة عن لقاءاته التمهيدية مع قادة سياسيين وممثلين للمجتمع المدني. لقد أعلنوا عن استعدادهم لإجراء حوار وطني.

والتزام الحكومة الانتقالية بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة ومشروعة في ٢٠٠٥ وبتسليم مقاليد السلطة لرئيس سينتخب في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ عنصر رئيسي آخر يمكنه

الوطنيين، وأيضا الحاجة إلى أن توفر بعثة الأمم المتحدة الدعم الفني والسياسي للمجتمع الهايتي لضمان أن يسفر الحوار عن نتائج إيجابية بالنسبة إلى الانتخابات التي ستجري هذه السنة وبالنسبة إلى الحكم المحسن اللازم لتأليف حكومة ديمقراطية ومشروعة في مطلع سنة ٢٠٠٦.

وقد سبق أن أتاحت لي الفرصة لأحيركم، صديقي العزيز رفائيل بيلسا، عن مدى تقديري لهذا الاجتماع، وكذلك قرار الأرجنتين بعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن لمناقشة الحالة في هايتي. إن هذا الاجتماع يعقد في وقت استطاعت فيه بعثة الأمم المتحدة، بدعم حكومة هايتي الانتقالية والمشاركة المتزايدة للمجتمع في هايتي، أن توقف فعلا التفكك الكامل لذلك المجتمع وانحداره المتسارع إلى الحضيض. إننا الآن بحاجة إلى الصعود والخروج من الهوة. وللنجاح في ذلك ينبغي لنا تشجيع عملية المصالحة والحوار بين الهايتيين، وتقوية المؤسسات، وتحسين نمط عمل الشرطة، كما ذكر مرارا في هذا الاجتماع، والحفاظ على الدعم الاقتصادي من جانب المجتمع الدولي لمشاريع تترك تأثيرا إيجابيا على نوعية حياة شعب هايتي في الأشهر القادمة وطوال السنة. ويؤكد هذا الاجتماع مرة أخرى أن المساهمة الرئيسية للمنظمة في دعم البلدان النامية التي تشهد تفككا داخليا تعتمد على العمل والدعم الجاريين وعلى إمكانية طمأنة تلك البلدان على أنهما ذاتهما تملك القدرة على انتشال نفسها من محتتها، نظرا لوجود دعم دولي لها.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر الممثل الخاص على تعقيباته الواضحة وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن من جديد الولاية الشاملة التي أنيطت ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق

والاجتماعي بإعادة تنشيط الفريق الاستشاري المخصص لهايتي.

وختاما أود أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي حيال الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن فيما يتعلق بالمقترحات التي قدمت في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2004/90 وخصوصا تمديد ولاية بعثة تحقيق التثبيت مدة إضافية تبلغ ١٨ شهرا، حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦. والسلفادور مقتنعة بأن انخراط الأمم المتحدة في هذه المرحلة من عملية تحقيق التثبيت في هايتي ضروري لتحقيق المصالحة الوطنية الناجحة والدائمة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطى الكلمة الآن للسيد خوان غابرييل فالديس للرد على التعليقات والأسئلة التي طرحت خلال الجلسة.

**السيد فالديس (تكلم بالإسبانية):** بالنيابة عن الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق التثبيت في هايتي أود أن أتكلم بإيجاز لأشكر جميع المتكلمين على بياناتهم؛ لقد قدموا أكبر مساعدة في إثراء رؤيتنا لتصميم مجلس الأمن والمجتمع الدولي فيما يتعلق بمهمتنا في هايتي. وأود أن أشكر على نحو خاص كل شخص على الكلمات الكريمة التي لا استحقها الموجهة إلي شخصيا. وسأعترها إعرابا عن الثقة ببعثة الأمم المتحدة، وبالجنود وضباط الشرطة الذين يساعدون في دعم استعادة الأمن في هايتي، وبموظفي الأمم المتحدة الذين يوفرون يوميا الدعم للمجتمع الهايتي في مجالات مختلفة كثيرة لتحقيق التنمية والمصالحة.

وفي كل بيانات اليوم لاحظت أن الوفود تكلمت عن الأولوية التي توليها - ويجب أن توليها - بعثة تحقيق التثبيت لترز سلاح جميع الجماعات غير القانونية في المجتمع الهايتي التي لا تزال تمتلك الأسلحة. ولاحظت أيضا أن الوفود أكدت على حاجة الهايتيين إلى بدء عملية للحوار والمصالحة

المالية الدولية والبلدان المانحة، في مؤتمر المانحين الدولي بشأن هايتي، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٤. ويدرك المجلس ضرورة قيام البعثة وأجهزة منظومة الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والدول الأعضاء، بمساعدة الحكومة الانتقالية، في الإعداد للمشاريع الإنمائية في هايتي، وتنفيذها، بالإضافة إلى المشاريع ذات الأثر السريع. ويكرر المجلس تأكيد الحاجة إلى مساعدة الحكومة الانتقالية على وضع استراتيجية طويلة الأمد لهايتي، وفقا للأولويات المبينة في إطار التعاون المؤقت.

”ويرحب مجلس الأمن بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الانتقالية لهايتي في الآونة الأخيرة من أجل إطلاق سراح بعض الأفراد المحتجزين دون توجيه تم لهم رسمياً، أو تقديمهم للمحاكمة، ويدعو الحكومة الانتقالية إلى استعراض جميع هذه الحالات ضمناً للتقيد الكامل بالإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، يدعو المجلس البعثة إلى مواصلة دعمها لإتاحة التدريب في مجال حقوق الإنسان أمام السلطات القضائية، وسلطات الشرطة، والسلطات الهايتية لضمان التقيد بالنظم والمعايير الدولية.

”ويشجع مجلس الأمن الحكومة الانتقالية على مواصلة اتخاذ خطوات تجاه إجراء حوار وطني شامل وجامع، والشروع في عملية المصالحة، ويهيب بجميع الأطراف الفاعلة السياسية في هايتي نبذ العنف والمشاركة في هذا الحوار دونما إبطاء. ويدعم المجلس دعماً كاملاً الجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة لتيسير هذه العملية.

”ويدعو مجلس الأمن الحكومة الانتقالية، بمساعدة البعثة، ومنظمة الدول الأمريكية، إلى أن

الاستقرار في هايتي، كما هي مبينة في القرارين ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٥٧٦ (٢٠٠٤)، ويعرب عن دعمه لوجود الأمم المتحدة في هايتي طوال المدة التي تقتضيها الضرورة.

”ويؤكد مجلس الأمن على أن المصالحة الوطنية والأمن والتنمية الاقتصادية ما زالت عوامل رئيسية لتحقيق الاستقرار في هايتي، ويشدد، في هذا الصدد، على أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، لا سيما تلك الواقعة في المنطقة، دعم الحكومة الانتقالية لهايتي في إطار تلك الجهود.

”ويؤكد مجلس الأمن على الدور المهم الذي تقوم به البعثة في ضمان تهيئة بيئة مأمونة، ويثني على العمليات المشتركة التي تمت في الآونة الأخيرة بين البعثة وقوة الشرطة الوطنية الهايتية، لا سيما ضد جميع المجموعات المسلحة غير الشرعية. بيد أنه يلاحظ أن بذل المزيد من الجهود، بشكل عاجل، ضروري لمواصلة تحسين الوضع الأمني. ويدعو المجلس مرة أخرى جميع الأطراف في هايتي إلى احترام حقوق الإنسان، وإلى نبذ استخدام العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها.

”ويشجع مجلس الأمن الحكومة الانتقالية على أن تنشئ، دونما إبطاء، لجنة وطنية معنية بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لمعالجة الشؤون المتعلقة بجميع الجماعات المسلحة، لا سيما بأفراد الجيش السابقين، بأسلوب شامل. ويلاحظ المجلس أن أي تعويض يقدم في هذا الصدد ينبغي أن يكون جزءاً من حل شامل ودائم.

”ويجدد مجلس الأمن نداءه للقيام بالتسديد العاجل للأموال التي وعدت بتقديمها المؤسسات

أعطي وزير خارجية هاييتي الكلمة.

**السيد سيمون (هاييتي)** (تكلم بالفرنسية): إذ يقترب اجتماع مجلس الأمن هذا من نهايته، أود أن أعرب باختصار شديد عن الشكر مرة أخرى للبلد الشقيق، الأرجنتين، على تنظيمه هذه المناقشة الخاصة، وأن أعبر لكم، السيد الرئيس، صديقي رفائيل بيلسا، عن تماننا القلبية على المهارة التي أدت بها دفعة مداولات المجلس.

أود أيضا أن أعرب عن الشكر لكل الذين استجابوا لنداء الرئيس اليوم. وإن مستوى مشاركتهم للدليل على مستوى التضامن الذي يشعرون به تجاه بلدي. وأود أن أشكرهم على تضامنهم معنا وعلى التفهم الذي أبدوه لمشاكلنا والذي تجلّى في جميع البيانات التي أدلوا بها. كما أود أن أشكرهم على إعرابهم عن شواغلهم وعرض مشورتهم بإخلاص. وأعددهم بأني سأنقل كل ما قالوه لحكومتني، وعن طريق وسائط الإعلام، لشعبي وللمنظمات الاجتماعية والمهنية في بلدي. وأود أن أقول أيضا إننا، بمساندتهم لنا، سنمضي قدما في المستقبل - لأنني أعرف أن مساندتهم ستكون دائما ودية ونابعة من مشاعر التضامن.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

لا يسعني أن أحتتم من دون توجيه الشكر إلى الأمانة العامة التي زودنا موظفوها بلا كلل بالماء وكل أنواع الدعم اللوجستي، ولا من دون توجيه الشكر إلى المترجمين الشفويين، الذين لولاهم لأصبح مجلس الأمن برج بابل.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.

تتخذ بشكل عاجل الخطوات الضرورية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٥، ونقل السلطة لاحقا إلى السلطات المنتخبة، ويرحب بالقرارات التي اتخذها في الآونة الأخيرة المجلس الانتخابي المؤقت، في نطاق إجراءاته التحضيرية. ويشجع جميع الأطراف السياسية التي نبذت العنف إلى المشاركة في العملية الانتخابية.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه تنظيم بعثة لإرسالها إلى هاييتي قبل ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ويحتمل أن يكون ذلك بالاقتران مع بعثة يقوم بها الفريق الاستشاري المخصص المعني بهاييتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

”ويعرب مجلس الأمن عن امتنانه للبلدان التي ساهمت بموظفين للعمل في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي. ويحث البلدان المساهمة بالقوات وبأفراد الشرطة على تمتع القوام المأذون به لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، في أقرب وقت ممكن، مؤكدا على أن الانتهاء من تحقيق هذه الخطوة في وقت عاجل شرط ضروري لتواصل نجاح العملية.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للممثل الخاص للأمين العام لهاييتي، خوان غابرييل فالديس، ويثني على العمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، وجميع موظفيها.“

سيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز

S/PRST/2005/1

لقد طلب وزير خارجية هاييتي الكلمة. وأعتزم أن أعطيه الكلمة إذا لم يعترض أحد أعضاء المجلس.